الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

إشهـــاد

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية:

أن الدكتور(ة):**زبيري عبد الله** ، المولود في 09-02-1969 بالمسيلة، (أستاذ محاضر أ بقسم العلوم السياسية جامعة محمد بوضياف – المسيلة) .

قد وضع دروس عبر الخط بعنوان (**الدولة والمجتمع المدني**)،موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، جذع مشترك خلال السنة الجامعية 2021/ 2022.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي

الدكتور: لجلط فواز

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
MOUHAMED BOUDIAF UNIVERSITY – M'SILA
LOCAL COMMISSION FOR ADMISTRATION DIGIZATION

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

N°:396/2021

M'sila at : November 4, 2021

CERTIFICATE

THE DIRECTOR OF DIGITIZATION CERTIFIES THAT عبدالله زبيري HAS POSTED A COURSE ENTITLD الدولـة والمجتمع المـدني ON M'SILA UNIVERSITY MOODLE PLATFORM WITHIN THE UNIVERSITY YEAR 2021/2022

/DR. KAMELEDDINE HERAGUEMI
DIRECTOR OF DIGITIZATION

DELIVERED FOR USE AS PERMITTED BY LAW

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعةمحمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
WWW-UNIV-MSILA.DZ

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohammed Boudiaf – M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
BP;166,Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

الرقم: 140 /ك ح.ع س/2021 المسيلة في: 07 نوفمبر 2021

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم:2021/06/21 (**الواحد والعشرون من جوان ألفين و واحد وعشرون**) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية لمناقشة اعتماد المطبوعات

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء :

د/ شطاب كمال (جامعة المسيلة).

د/ طيابية ساعد (جامعة المسيلة).

بخصوص مطبوعة الدكتور: **زبيري عبد الله**/ قسم: **العلوم السياسية** / المعنونة بـ :" **الدولة و المجتمع المدني**".

تم اعتماد المطبوعة المذكورة أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي:

رئيس المجلس العلمي
الدكتور: جلط فواز

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الدولة والمجتمع المدني

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية

إعداد أستاذ:
د. عبد الله زبيري

السنة الجامعية : 2021/2020

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية

المقياس: الدولة المجتمع المدني

الأستاذ : د. عبد الله زبيري

الاميل المهني : abdallah.zoubiri@univ-msila.dz

المستوى التعليمي: السنة الثانية علوم سياسية (جذع مشترك)

عنوان الوحدة : وحدة تعليم استكشافية.

الحجم الساعي : ساعة ونصف.

الأهداف : يهدف هذا المقرر إلى بناء قاعدة معرفية لفهم قضايا الإصلاح وبناء الدولة من خلال أهم المفاهيم الجديدة والفواعل الأساسية في هذه العملية من خلال تفكيك العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

محتوى المادة

المحور الأول.مفهوم المجتمع المدني: التعريف والخصائص.

المحور الثاني.تطور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

1.في الفكر والممارسة الإسلامية.

2.في الفكر والممارسة الغربية.

أ.في الفكر الكلاسيكي.

ب.في الفكر المعاصر.

المحور الثالث.المجتمع المدني والأنظمة السياسية.

1.النظام الديمقراطي.

2.النظام الديكتاتوري.

3.النظام الإسلامي.

4.التحول الديمقراطي.

المحور الرابع.الدولة والمجتمع المدني في ظل العولمة.

المحور الخامس. علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية والمواطنة.

المحور السادس.الدولة والمجتمع المدني في الجزائر.

المحور الأول. مفهوم المجتمع المدني: التعريف والخصائص.

المحاضرة :(01)

لقد أكدت كل الدراسات و التحاليل الاجتماعية الحديثة أن فاعلية منظمات المجتمع المدني و نشاطاته أصبح لها ضرورة سياسية و تنموية في آن واحد ، في هذا السياق بدأ الاهتمام المكثف بدراسة المجتمع المدني ودلالاته، فبعد أن استحوذت الدولة ولفترة طويلة على اهتمام الباحثين والمفكرين ،لدرجة أصبح الحديث ممكنا عن ظاهرة الإعجاب بالنموذج الدولي، وحصر الاهتمام بالدولة على حساب أشكال منظمات المجتمع المدني المتعددة، هنا أخذ الاهتمام ينصب على اكتشاف الممارسات الاجتماعية مثل "الحركات الاجتماعية والطلابية والنسوية"، وأخذت هذه المواضيع مكان الصدارة في الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة.

و مع غرامشي ودراساته عن المجتمع والمثقفين بدأ التحول في الاهتمام الفكري بدءا من الدراسات حول الانثروبولوجيا واللسانيات وصولا إلى الابستومولوجيا ،التي أعادت الاعتبار المعرفي بمواجهة الايدولوجيا، وصولا إلى التركيز على الرأسمال الرمزي وإعادة الاهتمام بالفاعلين الاجتماعيين، هذه التطورات وما رافقها من اهتمام واسع بحقوق الإنسان وحرياته ،قد جعل من الديمقراطية احد مرتكزات الفكر الاجتماعي المعاصر الذي حاول إعادة اكتشاف مزايا الليبرالية من جديد، بل واخذ الحديث يتسع لينال إشكالا جديدا من التنظيم تتجاوز الأفق الليبـرالي.

كل هذه الأفكار عبرت عنها دراســات " جون رولز "في مؤلفه حول نظرية العدالة في هذا السياق بدأ التركيز المكثف على دراسة المجتمع المدني وتوضيح علاقاته بالدولة ودوره

في دعم التحول الديمقراطي ،وإبراز حركية المجتمع ونشاط الفاعلين الاجتماعيين ،ومن هنا تبرز أهمية المجتمع المدني كمفهوم وكإطار معرفي جديد.

أولا. تعريف المجتمع المدني

إن الاستقصاء التاريخي والنظري لمفهوم المجتمع المدني في الثقافة الغربية والفكر العربي والصياغات التي حاولت مختلف المدارس إعطاءها للتعبير عن المجتمع المدني كلها ساهمت بمؤشرات هامة، وعناصر متقاربة للتعريف به، ورصد تطوراته عبر مراحل مختلفة من التاريخ حتى تبلور بالصيغة الحالية.

أما من الناحية العلمية توجد صعوبة في إيجاد تعريف جامع متفق عليه بين الباحثين والمحللين حول تعريف المجتمع المدني، رغم ذلك بالإمكان ومع مجموعة من التعاريف الإجرائية والتي تتضمن جملة من المؤثرات التي تحظى بالاتفاق بين الباحثين، ومن أهم هذه التعاريف تلك التي عرفت المجتمع المدني على أنه:

- مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها، بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها النقابات وجماعات المصالح

- جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص.

- مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينظم الناس إليها باختيارهم، وينشطون من خلالها، لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية وفئوية وعامة، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابلها.

- الإطار الذي ينظم فيه علاقات الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية، أي ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى، و هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعني الحديث.

استنادا لما سبق نخلص إلى أن المجتمع المدني هو كيان اجتماعي اقتصادي سياسي ثقافي قائم على العقلانية والرشاد ،ويتكون من مؤسسات تتميز بالاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية وتمثل كافة شرائح المجتمع المختلفة ،وتسهم إلى جانب السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع وفق معايير الكفاءة والانجاز وسيادة القانون ،وتلتزم هذه المؤسسات في عملها وعلاقتها بالطابع السلمي وبالتسامح واحترام الرأي الآخر وإدارة الخلافات بالوسائل السلمية .

المحاضرة :(02)

ثانيا.مقومات المجتمع المدني

و رغم تعدد واختلاف تعاريف المجتمع المدني ،فإن معظمها يركز على مقومات أساسية يستند عليها في وجوده ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الطوعية:

و تعني أن تنظيمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها وأهدافها، تتأسس بناء على الرغبة المشتركة لأصحابها، وانطلاقا من إرادتهم الحرة، أو الطوعية، وبالتالي فهي غير مفروضة من طرف أي جهة ولا يتم إحداثها استجابة لتعليمات أو توجيهات الحاكمين وذوي النفوذأو غيرهم ،وتمارس نشاطاتها التي تستجيب للأهداف المسطرة بعيدا عن أي ضغط أو تأثير خارجي.

و عادة ما تنبع الرغبة في تكوين منظمات المجتمع المدني، من شعور الأفراد بانتمائهم للمجتمع الذي يعيشون فيه، وبكونهم معنيين بما يحدث فيه سلبا أو إيجابا، ووعيهم بما لهم من مسؤولية تجاهه، وبأهمية الانخراط في قضاياه بالاشتراك مع الآخرين، وما يقتضيه ذلك من تطوع وتعاون من أجل الصالح العام.

2- التنظيم:

إن الحرية والتلقائية التي تطبع تأسيس الجمعيات التي تندرج ضمن مفهوم المجتمع المدني لا تعني العشوائية أو عدم الضبط، لأن وجود كل واحدة من هذه الجمعيات يخضع للقوانين السائدة والتي تتيح حرية تأسيسها من جهة، كما تخضع في تسييرها وقيامها بمهامها لقوانينها الأساسية وأنظمتها الداخلية من جهة ثانية ،وبذلك تتميز عن الجماعات التي عرفتها المجتمعات في الماضي كالقبيلة والعشيرة وتقوم العلاقة بين أعضاء الجمعية على أساس التكافؤ واحترام كل الآراء والاجتهادات ،في إطار العمل الجماعي لفريق يريد تحقيق نفس الأهداف، وهي علاقات أفقية، وليست رأسية أو عمودية ،مما يجعل الجمعية إطارا يتيح ويشجع الأعضاء على الابتكار والإبداع، والمساهمة الايجابية في الوصول إلى الغايات المشروعة والمشتركة.

3- الاستقلال عن الدولة:

و يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر فالدولة التي تسعى إلى تركيز أمنها تمارس ضغوطا تزداد لتصبح تسلطا وشمولية خانقة لكل النشاطات الاجتماعية، والمجتمع المدني الفاعل هو الذي يوجد التوازن بين سلطة الدولة

وحقوق المجتمع، وعليه فإن الدول المستقرة يكون لديها مجتمع مدني متنوع من منظمات شبابية وجمعيات مهنية ومؤسسات خيرية ودينية ودور نشر وصحافة غير خاضعة للرقابة، ويمكن تحديد درجة استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات منها:

أ- نشأة مؤسسات المجتمع المدني، وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو أن تتمتع هذه المؤسسات بهامش من الاستقلالية والتحررية عن الدولة.

ب- الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تحويل هذه المؤسسات، فهل تتلقى تمويلها من الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم تعتمد بصورة كاملة على التمويل الذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو على بعض أنشطتها الخدمية والإنتاجية ؟ حيث يعتبر التأسيس الاقتصادي أهم عناصر الاستقلالية ،كما انه يشكل سياجا للحركة السياسية المستقلة وعنصرا من العناصر اللازمة لاستمراريتها.

ج- الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويشير إلى مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية، وبعيدا عن تدخل الدولة ،ومن ثم تنخفض إمكانية تبعيتهم للسلطة، وتحرص النظم التسلطية على منع قيام منظمات المجتمع المدني، أو إخضاعها للرقابة والسيطرة في حالة قيامها ،وبذلك تصبح عديمة الفاعلية وهنا تطرح الدولة التسلطية نفسها بديلا لهذه المنظمات، ومما يعزز استقلاليتها ومنع اختراقها الداخلي والخارجي لها مايلي:

- إيجاد أسس اتصال بين منظمات المجتمع المدني.

- قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركاتها.

- ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تدفع بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي ضرورة إلى ضعفها بما يحقق إمكانيات هائلة لاختراقها ،وعليه فإن منظمات المجتمع المدني لا تؤسسها الدولة ولا تحدث بإيعاز منها فهي لا تكون أداة تسخر من طرفها لخدمة أهدافها السياسية، إنهما منظومة ذاتية التأسيس والاشتغال. واستقلال المجتمع المدني عن الدولة لا يعني بالضرورة أنه نقيض أو خصم لها، أو لا توجد بينهما أي صلة، و أن علاقته بها لا تتسم برابطة التبعية، وعندما تكون هناك مجالات تساهم فيها الدولة والمجتمع المدني في نفس الوقت، فإن طبيعة العلاقة في هذه الحالة تكون مبنية على الشراكة والتعاون، ولذلك يصف البعض دور المجتمع المدني بأنه مكمل للمهام التي تقوم بها مصالح الدولة، غير أن علاقات التعاون والتكامل بين الدولة والمجتمع المدني على النحو المذكور لا تتحقق إلا في الدول الديمقراطية التي تكون فيها السيادة للشعب وهو مصدر السلطات وتخضع فيها كل العلاقات لسيادة القانون.

4- خدمة الصالح العام:

إن أعمال ومبادرات منظمات المجتمع المدني لا بد أن تصب في خدمة الصالح العام، من خلال تقديم خدمات لفائدة المجتمع، أو بعض الفئات المستهدفة منه وهناك مجالات كثيرة ومتنوعة لاشتغال المجتمع المدني، في بلد يعاني من التخلف ومن هذه المجالات الأعمال الاجتماعية التي تستهدف الفئات المحتاجة، ورعاية الأشخاص المعاقين وحماية الطفولة والاهتمام بقضايا المرأة والشباب، ومحاربة الأمية، والوقاية الصحية، وحماية البيئة والمساهمة في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وترسيخ مقومات الهوية الوطنية والنهوض

بالفنون، وخلق فضاءات للتنشيط الثقافي والرياضي والترفيهي،وغير ذلك من المجالات التي يمكن للمجتمع المدني أن يساهم من خلال الاشتغال بها في تنمية المجتمع والنهوض به دون أن تكون الغاية من وراء ذلك هي التجارة أو الربح أو المصلحة الذاتية للأعضاء.

5- عدم السعي للوصول إلى السلطة :

على الرغم من كون أنشطة وأهداف المجتمع المدني لا تبتعد عن مجالات الشأن العام، وأن بعض الجمعيات تشكل أحيانا قوة ضاغطة على السلطات العمومية، وتقوم بمراقبة العمل الحكومي ،فإنها لا تسعى من خلال ذلك الوصول إلى السلطة، ومن هذه الزاوية يتميز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية التي من طبيعتها أن تعمل للوصول إلى الحكم.

و تجدر الإشارة إلى هناك من يتوسع في مفهوم المجتمع المدني فيعتبر الأحزاب السياسية جزءا منه ،غير أن أهداف الأحزاب ومنهج عملها مغايران، فهي تتنافس في البرامج التي تهم مختلف مجالات الشأن العام، وتقديم بعضها إلى الرأي العام، وعلى الناخبين لنيل ثقتهم، وبالتالي الوصول إلى الحكومة لتنفيذ تلك البرامج، بينما المجتمع المدني لا يتدخل في كل المجالات، وإنما يقدم خدمات معينة في مجال محدد ،ولا يدخل في المنافسة الانتخابية التي تعني الأحزاب.

6- عدم اللجوء إلى العنف:

إذا كان من حق منظمات المجتمع المدني أن تقوم بالاحتجاج على السياسة التي تتبعها السلطات العمومية في مجال ما، أو في مواجهة إحدى الظواهر السلبية في المجتمع، ومن حقها أيضا ممارسة الضغوط لتحقيق الأهداف ،والمكتسبات للشرائح الاجتماعية التي تدافع عن مصالحها، فإنها لا يمكن أن تستعمل في ذلك إلا الوسائل السلمية المتحضرة،

والمتمثلة في رفع المطالب، وإبداء الملاحظات، والحوار مع الجهات المعنية، واستعمال وسائل الإعلام والاتصال لتوضيح مواقفها، ويمكن أن تلجأ إلى التظاهر السلمي إذا اقتضى الأمر ذلك، ولا يمكنها مطلقا اللجوء إلى العنف، لأن المجتمع المدني من المفروض أن يساهم في تهذيب السلوك العام ،ولا يهيج الناس من أجل التخريب ويعمل على نشر قيم التضامن والتسامح، ولا يزرع الحقد والكراهية، ولذلك فإن التنظيمات التي تستعمل العنف بأي شكل من الأشكال، مهما كانت أهدافها المعلنة، لا يمكن أن تندرج ضمن المجتمع المدني، لأنها تكون ضد أمن وسلامة واستقرار المجتمع، وبالتالي تكون ضد الرسالة الحضارية التي يضعها المجتمع المدني على عاتقه.

المحاضرة :(03)

ثالثا.مميزات المجتمع المدني

تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج منظماته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة أفراد المجتمع في تقرير مصائرهم ومواجهة كل السياسات التي تؤثر في معيشتهم ، وكذلك نتيجة دوره في نشر ثقافة بناء المنظمات، وتأكيده على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي ،والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.

و لكي يكون أداء المجتمع المدني أكثر فعالية ،يجب أن يتوفر على عدة مميزات أهمها مايلي:

1- بناء الثقافة الديمقراطية :

يعتبر المجتمع المدني الإطار الأمثل لتنشئة المواطنين علي القيم الديمقراطية في حياتهم اليومية وذلك بنشر التربية على المواطنة ،من خلال قيم الحرية والمسؤولية ،وكذا تدريبهم

عمليًا على الممارسة الديمقراطية وإكسابهم خبرة هذه الممارسة من خلال نشاط هذه المنظمات ،خاصة وأنها تضم في عضويتها ألاف المواطنين الذين اجتذبتهم إلي عضويتها ،لما تقوم به من دورفي الدفاع عن مصالحهم، أو تقديم خدمات لهم.

و يلعب المجتمع المدني دورا هاما في التنشئة والتدريب على العملية الديمقراطية، من خلال العلاقات الداخلية لكل منظماته، والتي تنظمها لائحة داخلية أو نظام أساسي يحدد حقوق وواجبات الأعضاء وأسس إدارتها، وهي جميعا أمور ضرورية لأي ممارسة ديمقراطية ،و كلما أصبح المجتمع المدني أكثر ديمقراطية في حياته الداخلية ،فإنه يكون أقدر على المساهمة في التطور الديمقراطي للمجتمع كله ،و بالتالي يكون أكثر قدرة عل إكساب أفراد المجتمع للثقافة الديمقراطية.

2 - تلبية الحاجات وحماية الحقوق:

و تتمثل الحاجات في الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ،ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها بدون تمييز ،والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

3- توفير النظام والانضباط في المجتمع :

و هذه الميزة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد ،من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد ،وذلك بامتصاص حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي بالاعتماد على النهج السلمي في أدائه ،وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.

4 -زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:

و تكمن في القدرة على توفير الإمكانيات لأجل ممارسة النشاط المؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المنظمات نفسها، مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات التطوعية والتدريب المهني الذي تقوم به النقابات العمالية والمهنية لزيادة مهارات أعضائها.

5 - إفراز القيادات الجديدة:

حيث تعتبر منظمات المجتمع المدنى مخزناً للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي بتوزيع الأدوار ،وتنظيم العمل ،وتدبير الاختلاف ،والتوفيق بين الآراء ،وهذا كله يساعد على امتلاك فن القيادة ،وبذلك يصبح المجتمع المدني منجما للنخب المؤهلة والقيادات المدربة،من خلال المسئوليات التي توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية، لممارسة هذه المسئولية.

مكونات المجتمع المدني

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات التي تسهم كلها في تفعيل الدور المهم الذي يؤديه في جميع المجالات، ومن بين أهم مكونات المجتمع المدني نذكر:

1.النقابات العمالية والاتحادات المهنية :

تعد النقابات العمالية والاتحادات المهنية من أبرز تنظيمات المجتمع المدني ولكون هذه الأخيرة تشكل قاعدة شعبية حيث أثبتت مجهوداتها على الأوساط الشعبية، إذ قدمت هذه

التنظيمات العديد من الحركات الإصلاحية ضد الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية، إن هذه التنظيمات (النقابات والاتحادات) كتنظيمات مستقلة في المجتمع تكتسي أهمية في ترقية الممارسة الديمقراطية بالإضافة إلى أنها تسعى لتحسين ظروف العمل الاجتماعية والمهنية وغيرها.

2.الجمعيات :

تعد الجمعيات مظهرا حضاريا لجأ إليه الإنسان منذ فجر التاريخ، وهي تعد من الكيانات القانونية التي تعمل من خلال شخصية معنوية مستقلة، وتمارس العديد من الأنشطة التي تسهم في بناء المجتمع وتنميته وتقدمه.وقد عرفها Hicks.H بأنها: "كيان يضم في داخله عناصر متفاعلة لتحقيق أغراض معينة تستهدف في النهاية تحقيق أهداف المجتمع."

كما وتعرف أيضا بأنها:"وحدات أنشأت من أبناء المجتمع المحلي لا تهدف إلى الربح، وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه." ومن بين وظائفها المهمة: أنها تنشر مبدأ التطوع الذي يتجه لكافة أنواع الأنشطة الاجتماعية والخدمات الإنسانية بين الطابع الخيري والإنساني، وبين التي تهتم بشرائح اجتماعية محددة (الشباب، المرأة، المسنين، المعوقين،....

3.وسائل الإعلام :

تعتبر وسائل الإعلام كمكون من مكونات المجتمع المدني الذي دار حوله النقاش، من حيث اعتباره كمكون أولا. فوسائل الإعلام قد تكون حكومية ومن ثم تفقد استقلاليتها، كما أنها قد تكون خاصة تهدف إلى الربح، بالإضافة إلى أن أفراد الأجهزة الإعلامية غير متطوعين بل هم موظفون يتلقون رواتب وامتيازات مقابل الخدمات المقدمة، وهو ما يتنافى مع مبادئ

المجتمع المدني.إلا أنه في حال تمتع الإعلام بالحرية بمختلف أنواعه المرئي والمسموع والمقروء، والتي تعني ألا يكون هناك رقابة من قبل السلطة السياسية على ما يقدمه التلفاز أو الإذاعة أو الصحف...الخ من برامج وأخبار وتحليلات والتي تجسد استقلاليته، وبالتالي فإن وسائل الإعلام تساهم في توعية الجماهير، الرقابة على أجهزة الدولة ومحاربة الفساد ومناقشة السياسات العامة، ومن ثم فإن الإعلام الحر يعد مؤشرا مهما من مؤشرات التحول الديمقراطي.

4.المنظمات الغير حكومية :

يشير مفهوم المنظمات الغير حكومية إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، والتي تكون مستقلة نسبيا عن الدولة لا تهدف إلى الربح،تنظم بواسطة مجموعة الأفراد لها هيكل تنظيمي وتتمتع بالشخصية القانونية، تهدف للتأثير على السياسات العامة للدولة.

المحور الثاني.تطور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

المحاضرة :(04)

المجتمع المدني:تاريخية المفهوم والإشكاليات العامة

إن التعرف على مسيرة المجتمع المدني وتطوره التاريخي في الفكر الغربي ليس هدفا في حد ذاته بقدر ،ما يمثل مقدمة ضرورية لتفهم أسباب شيوع المفهوم في الخطاب الثقافي والسياسي العربي من جهة، وكذا التعرف على الدلالات الجديدة التي اكتسبها في الجزائر من جهة ثانية ٬حيث اختلفت الرؤية التقليدية للمفهوم عن الرؤية المعاصرة له، وهذا على النحو الذي سوف يتضح بإيجاز فيما يلي:

أولا. مفهوم المجتمع المدني في الفلسفة السياسية الغربية:

1- المجتمع المدني في الفكر الكلاسيكي:

لم يتم خلق مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المصاحبة له دفعة واحدة، فقد كان تطور الأحداث يسير ببطء ولكن بثبات نحو علمنة جملة المفاهيم الكبرى التي تؤسس لعلاقة الأفراد ببعضهم البعض وبعلاقتهم بالسلطة السياسية والدينية. المفاهيم الكبرى الناظمة لنظرية العقد الاجتماعي تمس في جوهرها وتفسيرها المنطق الذي تخلق فيه المجتمع المدني ،غير أن التركيز على تنظيرات نظرية العقد الاجتماعي ،يجب أن لا يدفعنا لتناسي السياق الفكري الذي تفاعلت فيه.ففلاسفة العقد الاجتماعي لم يكن همهم التفسير العلمي لنشأة المجتمعات ولم يكن تاريخ المجتمع شغلهم الشاغل ،بقدر انشغالهم بتعويض مفاهيم النظام الإقطاعي الفكرية والتبشير بنظام جديد عرف فيما بعد بالنظام الرأسمالي.

و تعد مدرسة العقد الاجتماعي(Social contrat) من أول المدارس الفكرية التي ظهرت في نهاية القرن السادس عشر، وتعتبر إسهامات فلاسفتها، وما ترتب عليها من جدال وخلاف من مصادر التراكم النظري والمعرفي الذي أفادت منه، بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني.

فالفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز (1588-1679) "على سبيل المثال، قد ارتأى أن التعاقد الاجتماعي الذي يمثل أحد طرفيه ،الأفراد المحكومين الذين تنازلوا إراديا عن حقوقهم الطبيعية في الحكم فأصبحت مجموع إراداتهم واحدة والطرف الثاني هو الحاكم الذي يتم التنازل له عن الحرية العامة، هذا التعاقد لا بد وأن يبنى على الخوف المشترك من الجميع ،الخوف على مصالحهم الذاتية لأن الأنانية والفردية هي الوازع الذي يدفع الإنسان إلى تحصيل أكثر مما يمكن تحصله من الماديات.

و أكد "هوبز Hobbes" ترتيبا على ذلك أن الحاكم هو الشخص الوحيد الذي له الحق في استخدام القوة والقهر متى لزم الأمر، فالأفراد عليهم أن يؤيدوا الواجبات والالتزامات المفروضة عليهم حينما تطلب منهم، وإذا ما رفضوا يتلقون العقاب المناسب، الأمر الذي يضمن تحقيق الاستقرار والترابط الاجتماعي، وديمومة الحياة الاجتماعية وبقاء التعاقد. فالخوف من القوة أو استخدامها هو الذي يضمن بدوره امتثال الأفراد للمعايير والضوابط الأخلاقية والقوة لدى هوبز مرادفه للدولة، التي رأها بمثابة " التنين Léviathan " الذي لن يستطيع غيره احد أن يكبح جماح الأفراد، إنها ذلك الوحش الهالك الذي له السيادة على الأفراد والمجتمع.

وإذا كان هوبز على العكس من كل فلاسفة الحق الطبيعي يقر بوجود غريزة اجتماعية للإنسان فهذه الغريزة ،ليست أصلية بل عارضة لضرورات المجتمع السياسي.

فإن "جون لوك (1632-1704)" لا يرى غضاضة في اعتبار الحالة الطبيعية هي حالة المجتمع إذ بإمكاننا حسب جون لوك ،أن نقر بوجود مجتمع دون وجود دولة ونظريا ما يرمي إليه فهم لوك ،هو إمكانية تخيل مجتمع منظم ذاتيا يعمل بقوانين الطبيعة دون دولة.

فحالة الطبيعة هي حالة من الحرية ومن المساواة وليست حالة حرب، إنها محكومة بالحق الطبيعي الذي يفرض نفسه على الجميع باعتبار أن الجميع متساوون ومستقلون الملكية وفق جون لوك ليست نتاج الاستحواذ والقوة كما يرى هوبز ،بل هي حق طبيعي أيضا، فيما أن الفرد هو سيد ومالك نفسه فهو سيد ومالك ما يفعله وينجزه. والأفراد في حالة الطبيعة بقراءة جون لوك هم متساوون ولكل منهم الحق في تنفيذ السنة الطبيعية وكل منهم له الحق في التملك، وهو جوهر الحقوق ، إلا أن تطور الطبيعة لا يخلو من انتهاكات وحالات سطو وقتل لذلك وفي سبيل ترتيب أوضاعهم وتنسيق نشاطهم ،يتنازل البشر عن حقوقهم في تنفيذ السنة الطبيعية إلى المجتمع المدني أو بكلمة أخرى إلى الدولة ،وعليه تكون وظيفة هذا المجتمع المدني المحافظة على الحقوق الفردية.

و يشدد جون "لوك" على الأصل التعاقدي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تأسيسا على الحق الطبيعي، هذه هي الحالة الأولى من حالات الطبيعة حدثت مع تغير مفهوم الملكية وبالتالي توسع سعي الناس إلى زيادة ممتلكاتهم ،وليس كما يرى هوبز عبر الاقتتال بل عبر التعاقد والتفاهم،الانتقال الأهم كان إلى المجتمع المدني، إذا كانت المساواة والحرية تعم

الحالة الطبيعية فلماذا إذن يميل الأفراد للتنازل عن هذه الحرية لصالح المجتمع المدني أو الدولة،و يقول جون لوك ان البشر متساوون ومستقلون فلا يمكن لأحد أن يحرم من هذه الحالة، ولا أن يخضع للسلطة السياسية للآخر، إن الطريقة الوحيدة التي يمكن لأي فرد أن يتنازل بها عن حريته الطبيعية ويتحمل التزامات المجتمع المدني تكمن في إجراء اتفاق مع بشر آخرين من أجل التجمع والإتحاد في جماعة، بحيث يعيشون مع بعض في أمن وسلام.

و من العبارة السابقة يمكن أن نستنتج أن جون لوك يعتبر تشكل الدولة هي تحقيق مادي لنشوء المجتمع المدني ،وهو بذلك وكبقية منظري القانون الطبيعي لم يفرق بين المجتمع السياسي وبين الدولة، لكنه يفترق عن هوبز ويعتبر أنه بمجرد تجسيد الدولة يتحقق المجتمع المدني، واعتبار مرحلة التعاقد هي انتقال المجتمع من طور الطبيعة إلى طور المجتمع المدني أي تنازله عن حالة الطبيعة. وبذلك فان جون لوك يفصل بقوة بين المجتمع المدني والدولة ،ويؤكد على أنه في سياق المجتمع المدني يتم الفصل بين السلطات والتحديد الدقيق لها ،كما تجرى انتخابات دورية تتجدد فيها دماء النخبة الحاكمة، وأنه إذا ما شعر أفراد المجتمع أن الحكومة تسيء استخدام سلطاتها يصبح لهم الحق في العودة إلى حالة الطبيعة الأولى كما يحق لهم أيضا إلغاء التفويض الجماهيري بتولي الحكم.

و في حين أرجع جون لوك عملية الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع الإنساني إلى عملية الاختلاف بين الأفراد ،فإن جون جاك روسو (1712-1778) J.J.Rousseau قد أرجعها إلى تملك غريزة حب الامتلاك من الإنسان بسبب انغماسه في حياة المدنية والعلوم والفنون والحضارة ،وهنا وجب الانتقال إلى نظام اجتماعي مدني جديد، وذلك لاستحالة الاستمرار على الحالة القاتمة.في ظل النظام المدني الجديد تتكتل مجموع الإرادات الفردية

الخاصة للمواطنين في شكل إرادة عامة يسميها روسو Rousseau (الشعب) والذين هم متساوون وليس لأحد حق طبيعي على الآخر، وبموجبها يضع كل شخص نفسه وجميع قوته شركة تحت سلطة الإرادة العامة في إطار عقد اجتماعي،ويكون المواطنون بموجبه فاعلين ولهم القدرة على اتخاذ القرارات ،ولا يمكن لهم التنازل عن سيادتهم أو إراداتهم.

و يرى "روسو" أن القوة والمشروعية المتاحة لاستخدامها، لا معنى لها مطلقا ولن تكون كافية ما لم يحولها صاحبها إلى حق وطاعة واجبة ،وإنه لو تم ذلك عنوة فإنه بزوال هذه القوة تتحول الطاعة إلى عصيان ويصبح لهذا العصيان صفة المشروعية، وبالتالي جعل روسو الشعب مدارا وهدفا لخطابه السياسي، فالحكومة لا معنى لها والهيئة السياسية تتلاشى ما لم تعبران عن الإرادة العامة ،التي هي مجموع الإرادات الخاصة والجزئية، والسيادة الشعبية لا تنقسم وغير قابلة للتنازل أو التجزئة ، فالشعب وحده هو صاحب السيادة ولابد وأن يكون هدف كل نظام اجتماعي وسياسي هو حفظ حقوق كل مواطن وإقامة النظام الجمهوري ،فبذلك يقام المجتمع المدني الذي يرضى به الشعب حقيقة لقد تحقق هذا النظام بالثورة الفرنسية حين اتخذ العقد الاجتماعي بوصفه إنجيل الثورة الفرنسية.

وهكذا يتبين أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني، دخول طوعي هدفه الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية، التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي على أن تتكلف سلطة قوية تتموقع فوق الجميع بحماية هذه الحقوق وتسهيل ممارستها، فيكون بذلك التزام الأفراد بطاعة هذه السلطة والخضوع لها بمثابة المقابل الضروري بنجاح السلطة (الدولة) في القيام بوظيفتها.

إن التصور التعاقدي لمفهوم المجتمع المدني على المستوين الفكري والسياسي نتج عنه دروس وخلاصات أساسية، وأول هذه الدروس هو إلحاح أغلب فلاسفة عصر الأنوار على ارتباط الظاهرة المدنية بمبدأ الملكية الفردية الذي كان يدافع عنه في نفس الفترة تقريبيا المنظرون الأوائل للاقتصاد الليبرالي، والبرجوازية الصاعدة خاصة آدم سميث في كتابه" بحث في أسباب ثروة الأمم 1776 ". وهذا يعني أن المجتمع المدني كممارسة يومية وكخيار اجتماعي ورهان سياسي ضد الدولة الشمولية ،الدولة الراعية والموجهة لفعاليات البشر، كما ينبغي أن دور القطاع الخاص المنظم والقوي كحام فعلي لهذا المجتمع دورا حاسما وأساسيا.

ثاني هذه الدروس هو المنظور الاستثنائي الذي عبر عنه توماس "هوبز T.Hobbes" بكيفية ميزته عن باقي فلاسفة عصر الأنوار، ففي تحليله الذي تبناه يمكن القول أنه طابق في النهاية بين الدولة والمجتمع المدني، بحيث يستحيل الفصل بينهما، وهذا ما يقلل من إسهامه في بلورة الحقل الخاص بهذا المفهوم.

أما الدرس الثالث فهو اغتناء المعجم السياسي، بمفاهيم حديثة، لم يطرأ على استعمالها أي تغيير جوهري بذكر إلى الآن، كمفهوم المواطن والديمقراطية وحقوق الإنسان والسيادة والإرادة العامة والحقوق المدنية والمجتمع المدني.....الخ.

يمكن أن نلخص إسهام نظرية التعاقد الاجتماعي في التأسيس لمفهوم المجتمع المدني في ذلك التركيز على ثلاثة حدود أو قيم كبرى، حولت بكيفية جذرية آفاق التفكير في مسألة السلطة والسياسة، وفي أنظمة الحكم التي تبنتها الدول الأوربية هذه القيم هي:

- **قيمة الفرد المواطن:** وهي قيمة عليا مطلقة، لأن حقوق الفرد في الفلسفة والمنظور التعاقدي حقوق مقدسة، خاصة حق الحياة وحرمة الجسد والملكية وحرية التفكير.

- **قيمة المجتمع المتضامن:** المتميز بقدرة أفراده على الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية.

- **قيمة الدولة ذات السيادة:**_وهي سيادة لا يتم بلوغها إلا إذا اعترف المجتمع بها، واعتبر السلطة والحقوق الناتجة عنها حقوق مشروعة مقبولة.

إن توافق نظرية التعاقد مع فلاسفتها الثلاثة الكبار في رسم المعالم الأساسية لمفهوم المجتمع المدني، سيكون له الأثر العميق فيما بعد في تحول بعض المفكرين للانشغال كلية بقضايا المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

تعتبر أطروحة آدم فرجسون A.Furguson نقطة تحول في مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي ،حيث أشار في كتابه الصادر سنة 1767 " مقال في تاريخ المجتمع المدني" وتتلخص أطروحته الرئيسية في الاعتقاد بأن كل المجتمعات البشرية مرت بمسار حضاري طبيعي، يتجلى ذلك في الانتقال التدريجي من الأشكال الخشنة للحياة الوحشية البربرية إلى مجتمع متحضر متمدن، أهم علامات تحضره انتشار المبادلات التجارية، وتطبيق مبدأ تقسيم العمل، وظهور التكتلات الصناعية الحرفية واليدوية، كما ظهر في نفس السياق كتاب "لتوماس باين Thomas Pain" سنة 1791 حول حقوق الإنسان Rights of Man، دعا فيه إلى تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني، الذي يجب أن يدير بنفسه شؤونه الذاتية مدافعا في نفسه الوقت عند مبدأ حكومة بسيطة غير مكلفة ولا تقتضي فرض ضرائب كبيرة تصبح سببا في تفجير ثورات وحروب غير مجدية.

إلا أن المثير للانتباه حقا في هذا الصدد هو أن كل المجهود التنظيري الضخم الذي بذله فلاسفة عصر الأنوار، لن يجد له صدى في التفكير الهيغلي والماركسي ،وكان "هيجل Hegel" (1770-1831) واحدا من أعظم الفلاسفة تأثيرا في جميع العصور.

فكتابه فلسفة الحق Philosophy of right يعد تبيانا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمجتمع المدني.حيث يفصل هيجل بين المجتمع المدني والدولة، و هناك افتراض أن المجتمع المدني هو حالة الانفصال عن الحالة الطبيعية، ولم يكن ينظر للدولة بوضعها تجسيدا لهذا المجتمع، اختلف الأمر مع هيجل،و إذا كان المجتمع المدني ساحة للتنافس فإن الدولة فوق هذا التنافس والنزاع بين المصالح الفردية ،وهي فوق المجتمع وأسمى منه، والدولة بوصفها فوق المصالح الشخصية هي التي تعطي الشرعية الأخلاقية للفرد بانتسابه لها طواعية ، والمجتمع المدني كما يرى هيجل هو ساحة لتصارع مصالح الأفراد وعليه فهو منظومة غير مستقرة ،وهو في ذلك بحاجة إلى الدولة للتدخل لحل تناقضاته .

و الملاحظ أن دعوة هيجل إلى دولة قوية مقابل مجتمع ضعيف جاء في سياق تأخر ظهور الدولة في ألمانيا، حيث كان منشغلا بالبحث عن دولة تكون قادرة على تجاوز التأخر التاريخي والهوة الفاصلة بين الدولة الألمانية ومثيلاتها من الدول الأوروبية، التي قد أنجزت ثوراتها الأولى خاصة في فرنسا وانجلترا ،ولكن هذا الاعتراض لا يمنع مع ذلك من ملاحظة وتسجيل التصور السلبي ،والنظرة المتعالية التي استقبل بها مفهوم المجتمع المدني في الفلسفة السياسية الهيجلية.

أما بالنسبة "لكارل ماركس (1818-1883)" حيث انتقد الرؤية الهيجلية لحقوق الدولة وهدف في نقده إلى إخفاء محتوى مادي أكثر على المجتمع المدني وكان ماركس قد استعمل

المفهوم أول مرة سنة 1843 في مؤلفات الشباب وذلك بمعنى قريب من المعنى الذي استعمله به هيجل، وذلك راجع لتأثر ماركس الشديد في هذه الفترة بهذا الفيلسوف، على أن الموقع الأخير لهذا المفهوم في المنظور الماركسي، لن يتحدد إلا بعد تمكن ماركس من بناء نسقه النظري بكيفية تامة مع كتابه رأس المال ، ففي هذا الكتاب، وفي ذلك التمييز الكلاسيكي بين البنية التحتية والبنية الفوقية، سيعتبر المجتمع مكونا أساسيا من مكونات البنية الأولى وذلك لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة خاصة على المستوى الاقتصادي والإنتاجي.

و من ثمة فللمجتمع دورا حاسما في تحديد طبيعة البنية الثانية ،بما فيها من نظم وحضارة ومعتقدات وأنظمة حكم ، هذا فضلا على انه يمثل إحدى أهم مستويات الصراع الطبقي الذي تحدث عنه ماركس طويلا، وذلك بسبب التناقضات التي تميز المصالح المادية لمكونات هذا المجتمع عادة.

إن الشائع بالنسبة للدراسات والأبحاث التي حاولت تقييم الإسهام الماركسي بخصوص فرضية المجتمع المدني، هو التركيز على ضعف هذا الإسهام وتواضعه، إذا ما استحضرنا الأفاق الفكرية والإشكالات الفلسفية والسياسية ،التي كانت توجه التفكير الماركسي ففكرة المجتمع المدني في نهاية الأمر فكرة تطورت في حضن الفلسفة السياسية الليبرالية وماركس نفسه فضل استعمال مفاهيم أخرى، أنها أقدر على تحليل المجتمع وفهم آليات ومنطق اشتغاله.

غير أن هذا التوجه لم يمنع مع ذلك مفكرين آخرين تبنوا التحليل الماركسي جملة وتفصيلا من إعادة الاعتبار لهذا المفهوم ،بل وإعطائه أبعادا جديدة ودلالات مغايرة،وهذا ما سيقوم به الفيلسوف والمفكر الايطالي أنطونيو قرامشي ابتداءا من سنة 1920.

و يبقى أن نشير قبل الانتقال إلى المقاربة الفلسفية لقرامشي إلى مساهمة المفكر" أليكسي دي توكفيل "Alexis de tocqueville ،حيث نشر المجلدين الأولين من بحثه الديمقراطية في أمريكا Demucracy in America عام 1835 ونشر الآخرين منه عام 1840 وكان توكفيل عالم اجتماع، سياسيا نشطا في فرنسا، قدم لنا تحليلا للأخلاق القومية الأمريكية، التي سماها ب " عادات القلب"Habits of the heart" ،وهو أول من فتح عيون الباحثين ومفكري السياسة الأوروبية لحقل آخر في مجال دراسات المجتمع المدني ،ما لفت انتباه دي توكفيل هو نزوع الأمريكيين إلى تشكيل جمعيات ومنظمات تغطي كافة وجوه النشاط البشري، حيث يرى في هذه المقدرة التوالدية للجمعيات، بناء على خاصة الناس وما يرغبونه، سر الديمقراطية والمشاركة الجماعية في أمريكا، يقول دي توكفيل: " في البلدان المتقدمة فن إنشاء الجمعيات هو أبو التقـدم."وأبدى إعجابا كبيرا بتنوع المجتـمع الأمريكي واعتبر ذلك دليلا على حيـوية المجتـمع المدني .

المحاضرة :(05)

2.مفهوم المجتمع المدني في فكر غرامشي السياسي:

رغم مساهمة الفكر الماركسي في صياغة رؤية فلسفية سياسية متطورة، فمفاهيم المواطن والمجتمع المدني ستظل حاضرة في انشغال هاته المنظومة. سيقوم انطونيو "غرامشي Antonio gramsci (1891-1937)"بنقل فضاء مفهوم المجتمع المدني إلى البنية

الفوقية ،ويشير إلى البنية الثقافية الإيديولوجية ومؤسساتها، كالنقابات والأحزاب ووسائل الإعلام .

فإذا كان المجتمع السياسي فضاءا للسيطرة بواسطة سلطة الدولة ،فان المجتمع المدني فضاء " للهيمنة * الثقافية الإيديولوجية " وعكس هيغل وماركس، يعطي غرامشي للنخبة المثقفة دورا كبيرا في الدفاع عن المجتمع المدني،ويجعله يتموقع بين الدولة والقاعدة الاقتصادية وفضاءا للتنافس الإيديولوجي.الملاحظ أنه لم يكن اهتمام أنطونيو غرامشي لمفهوم المجتمع المدني غاية في حد ذاته، بل كان يندرج في إطار إشكالية أعم وأشمل، تتعلق بالبحث في كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية في دولة غربية رأسمالية هي إيطاليا في النصف الأول من القرن العشرين، لذلك يستعمل هذا الماركسي المجدد، على استنطاق التجربة الروسية القريبة منه من الناحية التاريخية.

انطونيو غرامشي :موقع مفهوم المجتمع المدني

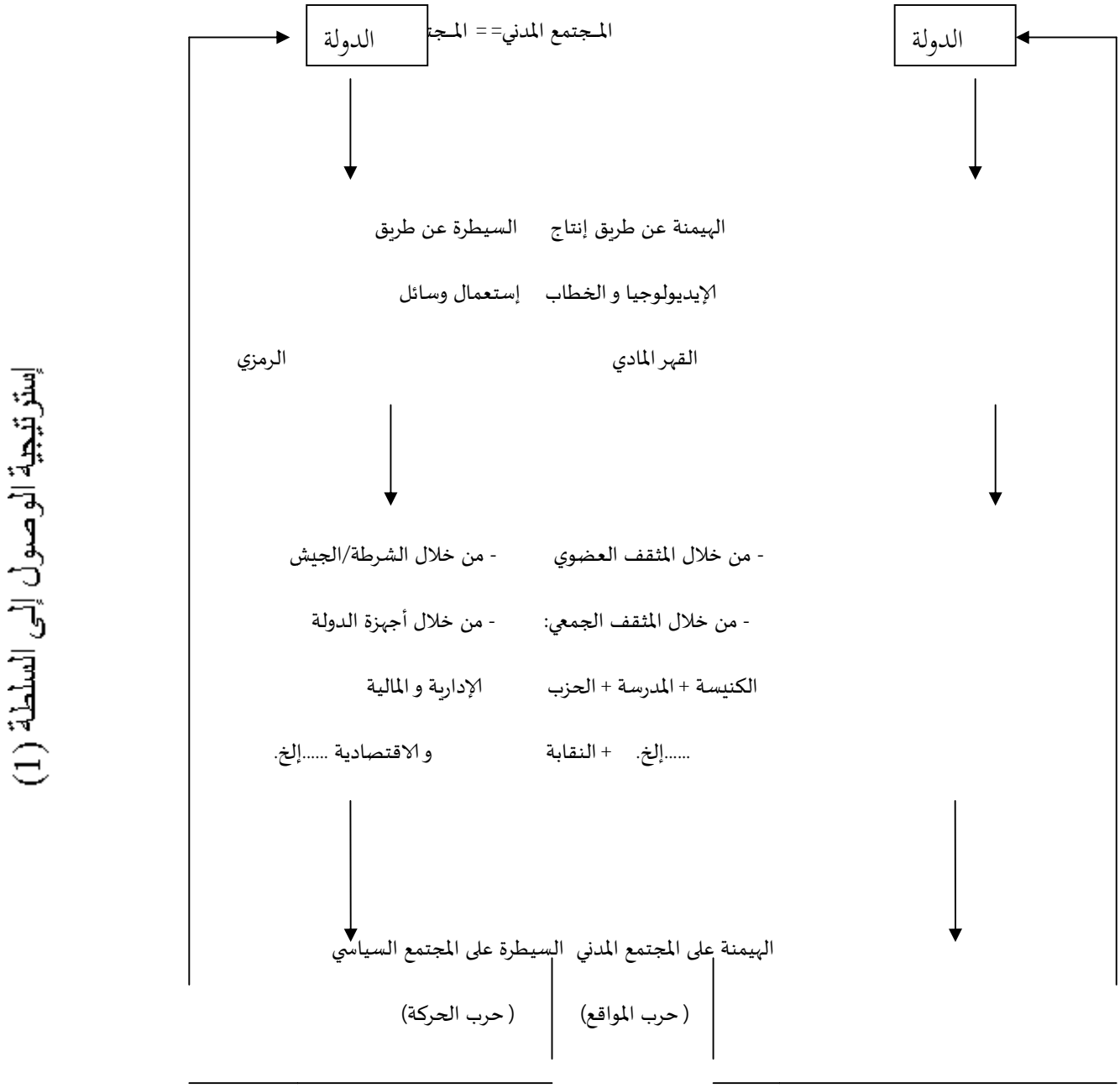

المصدر : عمر برنوصي،مفهوم المجتمع المدني"بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة: محاولة في التركيب"

وفي سياق التفكير الغرامشي حول مجموعة من الأسئلة في الشروط والأسباب التي ساعدت الطبقة العمالية في هذا البلد في الاستيلاء على السلطة ،وكذا الاختلاف في البنية الاجتماعية والاقتصادية والمنظومة القيمية والثقافية في روسيا ومثيلاتها في إيطاليا.

و في هذه التساؤلات وغيرها ورد لأول مرة تعبير المجتمع المدني ،حيث يقول غرامشي: "يعود سبب انتصار الثورة في روسيا سنة 1917 إلى أن الدولة كانت تمثل كل شيء مقابل ضعف المجتمع المدني.ومن ثمة كانت السيطرة على الدولة تقتضي السيطرة على المجتمع السياسي فقط" (ما يسميه غرامشي بحرب الحركة Guerre de mouvement).

بينما نجد الدولة في الغرب متلائمة مع المجتمع المدني، الذي يقوم بمراقبتها وحمايتها في نفس الوقت، وهذا يعني أن إستراتيجية تحقيق الثورة والوصول إلى السلطة ،ينبغي تطويرها وتغييرها لما ينسجم مع الأوضاع الجديدة للدولة الأوروبية الرأسمالية، بحيث تقوم هذه الإستراتيجية أساسا على الهيمنة الإيديولوجية على مكونات المجتمع المدني بواسطة استخدام المثقف العضوي و الجمعي لإنتاج رأسمالي رمزي مضاد ،مستعينا في ذلك بمؤسسة_النقابة والحزب، المدرسة_والإعلام (ما يسميه غرامشي بحرب المواقع Guerre de positions) هذه الهيمنة ، إذا نجحت فإنها تمكن من السيطرة على المجتمع السياسي وبالتالي الدولة.

إن قدرة أنطونيو غرامشي على التعامل مع الوقائع المحلية والخصوصيات الوطنية للمجتمع الإيطالي هو الذي مكنه من تطوير النموذج الماركسي في صيغته الكلاسيكية، بحيث سيكون أبرز معالم هذا التحديد هو المعجم السياسي الذي استعمله غرامشي لأول مرة وكذلك نظريته العامة حول السلطة.وفي إطار ذلك ذكر مجموعة من المفاهيم منها مثلا:

- الهيمنة في مقابل السيطرة.
- حرب الحركة في مقابل حرب المواقع.
- المثقف العضوي في مقابل المثقف التقليدي.

و بالنسبة لنظريته العامة حول السلطة، نجد أن غرامشي قد أشار في بدايات القرن العشرين إلى تلك الازدواجية التي تميز سلوك الدولة تجاه المجتمع، وهي تلك التي ستصبح كلاسيكية منذ صدور الدراسة الهامة للفيلسوف الفرنسي(لوي بير ألتوسير Louis Pierre Althusser) في أشهر مقالاته بعنوان " الإيديولوجية والأجهزة الإيديولوجية للدولة" من خلالها طور نظرية غرامشي بخطوة جديدة بالقول بأن السيطرة،أو أحكام السيطرة تتم للدولة بواسطة الأجهزة الإيديولوجية للدولة من جانب أول ،وأجهزة الدولة ذاتها من جانب ثاني، فبالأولى تكون (الهيمنة) وبالثانية تكون السيطرة المباشرة ،قوامها الديمقراطية .

وتختلف أجهزة الدولة الإدارية والاقتصادية والمالية وكذلك مؤسسات الجيش والشرطة والدرك وقوام الأولى يتسع ليشمل الحزب والنقابة والجمعيات المختلفة، والمدرسة والكنيسة والصحافة وكل وسائل الاتصال.

و من هنا سيتخذ مفهوم الإيديولوجيا عند غرامشي معنى إيجابيا وليس سلبيا كما هو الشأن عند كارل ماركس، ففي " مفهوم الكون" يتجلى عبر الفن والقانون والنشاط الاقتصادي وكل تمظهرات الحياة الفردية والجماعية،بل أكثر من ذلك سيشكل اهتمام غرامشي بمسألة الإيديولوجيا، خاصة المضادة منها (الثورية) التي يقوم المثقف العضوي بإنتاجها سببا في اهتمامه بمسألة الهيمنة ،كإستراتيجية حتمية لكل مشروع يستهدف تغيير طبيعة الدولة وطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

فهو يعرف الهيمنة بأنها موقع في الصراع الاجتماعي لأن في كل المجتمعات تقريبا توجد طبقة سائدة تمارس الهيمنة عبر المجتمع المدني والسيطرة عبر المجتمع السياسي.

كما توجد طبقات خاضعة تحاول طليعتها الثورية أن تشكل هيمنة جديدة مضادة (Contre Hégémonie)، لها فكرها وأخلاقياتها سواء على المستوى السياسي في المجال البرلماني والحزبي أو على المستوى الاقتصادي في مجال النقابات والمصانع ،أو على المستوى الثقافي والاجتماعي في مجال الثقافة الشعبية والفولكلور.

إن الخلاصة الأساسية في التصور الغرامشي لمفهوم المجتمع المدني ،هي ارتباطه بمجموع التنظيمات الخاصة بوظيفة الهيمنة وانتماؤه، أو على الأقل تداخله مع البنية الفوقية ،باعتباره مجالا للتنافس والصراع الإيديولوجي، لا صراعا اقتصاديا، كما هو موضح على الجدول التالي :

جدول رقم (01) يبين مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة لدى أهم المفكرين

المفكر	مفهوم المجتمع وعلاقته بالدولة
توماس هوبز (1588 – 1679)	هو المجتمع القائم على التعاقد حتى لو اتخذ شكل الحكم المطلق وتستند فيه السلطة إلى قانون العقل واحترام التعاقد ،مؤكدا على الرابطة العضوية بين المجتمع المدني والدولة الحارسة له.
جون لوك (1632 – 1704)	المجتمع المدني هو المجتمع السياسي في ظل وجود سلطة سياسية شرعية ناتجة عن التعاقد، لكن هذه السلطة ليست صاحبة سيادة مطلقة، وإنما هي دولة تتخل في حالة مخالفة القانون الطبيعي وفرض التشريعات التي تسنها السلطة التشريعية.
جون جاك روسو (1712 – 1778)	هو المجتمع المنظم سياسيا مع ضمان سيادة الشعب المطلقة التي تستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة المجتمع ،أما الحكومة

	فهي مجرد وسيط لسلطات مفوضة يمكن سحبها وتعديلها وفقا لما تمليه إرادة الشعب ،وقد ادخل روسو مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني ،وجعل الديمقراطية جزءا لا يتجزأ منه.
جورج فريديريك هيغل (1770 – 1831)	يتميز المجتمع المدني عن الدولة بكونه مجتمعا ومؤسسة تقوم على التقاعد " لا ينشئ التعاقد عند هيغل دولة ،وإنما مجتمعا مدنيا " فالدولة هي الأصل والجوهر ،وهي وسيلة تحقيق المجتمع المدني و هي سابقة و مراقبة له ،وأساس وجوده ،وينكون المجتمع المدني من النقابات والجمعيات والطبقات الاجتماعية والقوى السياسية.
كارل ماركس (1818 – 1883)	اعتبر المجتمع المدني الأساس الواقعي للدولة ،وقد شخصه مجموع العلاقات المادية لأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور الإنتاج ،أو القاعدة التي تحدد طبيعة البيئة الفوقية بما فيها الدولة والنظم والحضارة والمعتقدات ،فالمجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي ،وهو يشكل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة.
ادم سميث (1723 – 1790)	هو المجتمع الذي ينتج الثروة ويحكمه القانون الذي يحمي الحرية الفردية وحرية التبادل دون أن تنفصل الدوافع الذاتية للأفراد عن دوافعهم الأخلاقية و الاجتماعية ،فالمجتمع المدني هو المجتمع الارستقراطي المؤسس على طابع قيمي.
ادم فرغسون (1723 – 1816)	المجتمع المدني هو المجتمع الارستقراطي الذي تتوزع فيه السلطة حسب المراتب الاجتماعية ،وهو مجتمع منفصل عن الدولة وسابق لها ،تحظى فيه القيم والأخلاق بوظيفة عقلانية.
انطونيو غرامشي (1891-1937)	عالج مسألة الثقافة الشعبية في إطار اشتغاله بحقول المجتمع المدني الذي يحتوي على العلاقات الثقافية و الايديولوجية ويظم النشاط الروحي العقلي ،كما أن اللحظة الايجابية

	الفعالة في التطور التاريخي وليس الدولة كما ورد عند هيغل ،فالمجتمع المدني هو فضاء للتنافس الإيديولوجي الذي لا يخضع لسلطة الدولة.
ألكسي دي توكفيل (1805-1859)	يعد توكفيل بين الدولة "الجمهورية الديمقراطية "و " المجتمع المدني" ،وأوضح ان المجتمع المدني هو تلك السلسة الآمتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطن بكل عفوية وطواعية ،وهو صانع الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب ،وهو عين المجتمع الفاحصة والمستقلة وهو الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية ،وهو صمام أمان لها ضد استبداد الدولة.

المحاضرة :(06)

3.مفهوم المجتمع المدني في السوسيولوجيا المعاصرة:

لم تتداول السوسيولوجيا مفهوم المجتمع المدني بكيفية واضحة ،إلا في العقود الأخيرة خاصة مع ازدياد اهتمام علماء الاجتماع بمسائل السلطة والأحزاب والنخب السياسية، بحيث شكل هذا المفهوم عنصرا أساسيا، في كل الأبحاث التي سعت إلى اكتشاف منطق وآليات اشتغال الحقل السياسي، وبالتالي إلى بناء نظرية عامة للسلطة منسجمة ومرتبطة بأوضاع وتجارب اجتماعية معينة .

إن هذا الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني تجسده كثرة الدراسات التي استعملته لذلك لم نجد ولو كتابا واحدا في علم الاجتماع السياسي يهمل الإشارة إليه، سواء باعتباره مفهوما تفسيريا أو باعتباره مجالا من الفعالية والنشاط البشري.

و تأسيسا على أفكار منظري العقد الاجتماعي ومن بعدهم هيجل وماركس، ثم غرامشي بخصوص المجتمع المدني،تذهب أحدى التعريفات المعاصرة إلى أن المجتمع المدني يعتبر فضاء للتفاعل الايجابي ما بين الدولة من ناحية والمجال العام بما يضمنه من تنظيمات طوعية من جانب آخر، والسوق بما يشمله من شركات خاصة من جانب ثالث، ويصلح هذا التعريف لكافة المجتمعات التي تحتوي على تنظيمات تقع ما بين الدولة والعائلة.

و جاء أيضا في كتب علم الاجتماع السياسي أن المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسط الدولة، بذلك فإن الوظيفة الأساسية لهذا المجتمع إذا تمكن من الوصول إلى مرحلة التمأسس والتنظيم القوي والفعال، وهي لعب دور الوساطة بين الفرد والدولة، وهكذا فإن هذا التعريف يذكرنا بالطريقة التي تبناها هيجل، في الرؤية الغربية المعاصرة للمفهوم ، والتي يمكن أن نستخلص منها أمرين:

الأمر الأول: اعتبار المجتمع المدني فضاء للحرية أو الاستقلال النسبي عن الدولة، فقد انتهت إلى فصل الدولة عن المجتمع المدني ،مما أفسح المجال ولو نسبيا أمام قدر من الحرية السياسية وقبول الاختلاف واعتماد الوسائل السلمية لإدارة التنوع والاختلاف وكلها سمات المجتمع المدني وفق الرؤية الغربية المعاصرة.

هذا التمييز بين الدولة والمجتمع المدني يراه المدافعون عنه ذا فائدة مزدوجة هي لفت الانتباه إلى خطر طغيان الدولة ،والحاجة إلى وضع الحدود الملائمة لنشاطها بواسطة

التنظيم المستقل ذاتيا في المجتمع من ناحية، واعتبار التنوع والتعدد في المجتمع المدني فضيلة أساسية ترفع من قيمه المؤسسات المجتمعية القائمة من ناحية أخري.

الأمر الثاني: ويتمثل في ذلك الاختلاف بين مفكري الغرب ،حول ما يدخل في إطار المجتمع المدني وما يخرج عنه، ومثال ذلك في تضمين الأحزاب السياسية أو المؤسسات أو الروابط العائلية في إطار المفهوم، ويرجع الاختلاف في النهاية إلى تصورين رئيسيين لمفهوم المجتمع المدني، أحدهما مفهوم واسع يستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معا، بحيث تصبح من منظمات المجتمع المدني: القبيلة ومنظمات حقوق الإنسان، أي كل من يتوسط المسافة ما بين العائلة والدولة، والآخر مفهوم ضيق يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة فحسب ،باعتبارها تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن المؤسسات الإرثية.

و مهما كان التعريف المقترح، فإنه لا يخرج عن هذه الاعتبارات العامة على أن الأساسي بالنسبة للمجتمع المدني ليس هو فقط جانبه المؤسساتي، بل بالخصوص ،القيم والأخلاقيات والثقافة المدنية التي يساهم في نشرها داخل الجسم الاجتماعي ،تتحول إلى معايير وأسس تحكم السلوكات وتوجهها ،ولعل هذا التعقد والتداخل الذي أصاب المفهوم جعل بعض الباحثين يتحدثون عن المجتمع المدني الأول في الإشارة إلى المجتمع المدني الذي ناضلت في سبيل إرساء أسسه النخبة المثقفة الأوروبية في القرنين إل 18و19 .

و المجتمع المدني الثاني الذي تبنته في أواخر ثمانينات القرن الماضي قوى اجتماعية في بلدان أوروبا الشرقية ،سيما بولندا ويقصد به المجتمع المدني المستقل عن الدولة والهادف أساسا إلى تعبئة المقاومة ضد نظم الحكم المطلق.

و من هنا يمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات الكمية والكيفية التي تمكن من قياس فاعلية المجتمعات المدنية كما تم الاتفاق عليها في مجال علم الاجتماع السياسي.

أ. المجتمع المدني في الوطن العربي :

لم تكن المجتمعات العربية بمعزل عن هذه التيارات العالمية وهذا الجدل العالمي الدائر حول الصحوة المفهومية لمعاصرة للمجتمع المدني، فإذا كانت الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي The third wave of democratization في العالم قد ترجمتها عودة المجتمع المدني مرة أخرى إلى الحياة السياسية والاجتماعية وحقل الصراع الإيديولوجي على الصعيدين المحلي والعالمي،فإن المجتمعات العربية كانت جزءا لا يتجزأ من هذا الكل العالمي ،ومتأثرة أيضا بهذا التيار الذي يدفع إلى خلق ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي Global civil social .

1- إشكالية المفهوم:

إن استخدام مفهوم المجتمع المدني كما هو في الكتابات الغربية وتطبيقه حرفيا على الواقع العربي، يعد أمرا غير ممكن نظريا و عمليا، ولا يعني ذلك رفضا كليا لمعاني المفهوم ،كما هو في المجتمع الغربي، بل المعنى من ذلك تحديد دلالاته وفقا لمعطيات الواقع السياسي العربي، خاصة وأن معظم المجتمعات العربية، إن لم يكن كلها ما زالت تركيبتها

الاجتماعية التي يغلب عليها الطابع القبلي المرتبط ببنية اجتماعية تقليدية في مجالاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إلا أنه من جانب آخر يجب عدم الإغراق في الخصوصية بحجة أن المفهوم غربي المنشأ ذلك أن البحث في تاريخ مجتمعاتنا العربية لا يظهر مجتمعا مدنيا حقيقيا من خلال المماثلات اللاعلمية بين ما وجد من جمعيات أهلية أو تنظيمات مهنية حديثة، ومن خلال ذلك يمكن الإشارة في صدد تحديد مفهوم المجتمع المدني Civil society إلى بعدين أساسيين:

الأول: يتعلق بمسألة انتشار وشيوع واستخدام هذا المفهوم في المجتمع العربي ،في إطار متغيرات دولية وإقليمية خاصة في مجال الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية في دول لم يكن من الممكن إحداث تلك التغيرات فيها من قبل.

ثانيا: يتعلق بمفهوم المجتمع المدني لدى المثقفين والباحثين العرب الذين ما زالوا يعانون من ضبابية في إدراك هذا المفهوم بكل دلالاته ومؤشراته ،خاصة وإن اهتمامهم به يعتبر اهتماما طارئا، فقد أثار مفهوم المجتمع المدني جدلا نظريا واسعا بين أوساط المثقفين العرب، بل إنه أصبح يستخدم من قبل كل الأحزاب السياسية على مختلف اتجاهاتها، وحتى النخب الحاكمة أصبحت تستخدمه في خطابها السياسي وتحدد له دلالات معينة، في حين استمر المثقفون العرب في سجالاتهم حول تحديد المفهوم ومحدداته الثقافية والسياسية والاجتماعية وعلاقاته بالتكوين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العربي الذي يتسم باستمرار البنى التقليدية.

عرف مجتمعنا العربي الإسلامي تاريخيا مجتمعا مدنيا لعله في بعض كياناته وجوانبه يعد أكثر اتساعا وتنوعا وشمولا وتسامحا ،مما هو عليه الآن في المجتمع العربي المعاصر فقد شهد الأول تكوينات وروابط هي ذاتها ما نسميها الآن المجتمع المدني، فالظواهر قد وجدت قبل وجود المسميات وظهورها .

فقد ورد ذكر المفهوم عند كل من الفارابي وابن خلدون، خاصة الأخير الذي تحـدث عـن (أهل الدولة) في مقابل(أهل العصبية ،أي أهل الحكم و السياسة في مقابل أهل الحرف والصنائع والطوائف والفرق، كما ميز بين (السياسة المدنية) و (السياسة الحكومية) أي بين اهتمام الأفراد بشؤونهم الخاصة ،وأمورهم الحياتية اليومية مقابل الاستغناء عن الحكام (أهل الحكم) الذين يديرون الحكم بالاستناد إلى شرعية ومرجعية منزلة.

كما تحدث ابن خلدون عن(الدولة المستجدة) مقارنة (بالدولة المستقرة) مشيرا إلى أشكال من العمل الإيديولوجي، وفي المجتمع المدني (أو الاجتماع الإنساني)، فالدولة المستجدة

لا يمكنها تعويض الدولة المستقرة ،إلا إذا قامت بعمل دعائي من أجل نشر هيمنتها أو إذا قامت (بالمطاولة) حسب تعبيره (فبنو مرين طاولوا الموحدين ثلاثين سنة ثم حاربوهم ثلاثين سنة) والمطاولة هنا تعادل ما قصده غرامشي بعد ذلك بالهيمنة الإيديولوجية التي تسبق الحرب أو الثورة كعمل مادي، وحسب ابن خلدون كانت الأنظمة السياسية ورجال السياسة يبعثون دعاتهم إلى أقصى البلاد مشرقا ومغربا لهذا الغرض الدعوي، الذي كان

يتطلب بدوره قيام وتطوير مؤسسات إيديولوجية سياسية بدءا من السقيفة إلى الخطب في المنابر.

و من ثم فقد وجد تاريخيا في إطار المجتمع العربي ،هو ذلك المجتمع (الأهلي) لوصف مظاهر تلك العلاقة بين البشر الذين ينتجون أنماطا من العمل والنشاط الاقتصادي والتبادل السياسي والثقافي والاجتماعي، وبين الدولة بكونها هيئة حاكمة ومنظمة لعلاقات البشر في المجتمع، إن ذلك يوازي ويقارب إلى حد كبير مفهوم المجتمع المدني في صورته الحديثة ومن حيث دلالة استقلاليته عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو وسطية، والتي تركز من خلالها النشاط المدني بشكل أساسي في الإنتاج الحرفي والتجارة.

كل تلك التنظيمات الوسيطة كانت تقوم بوظائف أهلية عديدة بمعزل عن السلطات والهيئات الحاكمة في الدولة الإسلامية، كما أنها كانت تعبيرا سياسيا عن الهيئة الحاكمة ومؤسساتها ،إضافة الى ذلك كانت هناك الأوقاف ومؤسسات البر والخير التي تثبت أن المجتمع العربي كان زاخرا بالمؤسسات، التي نسميها الآن بالجمعيات الأهلية، والتي أمدت الأفراد بالنفع العام، فقد كانت هناك المساجد ودور العلم والمدارس والأوقاف والمستشفيات ،ومن خلال هذا الرأي ،فإن المجتمع المدني كان متجذرا وموجودا بكثافة في إطار المجتمع العربي الإسلامي التاريخي، و ما أصابه من فترات انقطاع كان بفعل العوامل الداخلية (الأنظمة الحاكمة الشمولية) أو الخارجية (الاستعمار والامبريالية).

ب. المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

ارتبط المجتمع المدني كمفهوم غربي النشأة بالساحة العربية في عقد التسعينات من القرن الماضي ،والتي أصبحت فيها منظمات المجتمع المدني كمدارس للتنشئة الاجتماعية،و مع اتساع دوره و تزايده في المجتمعات الديمقراطية، فقد أصبح يحظى باهتمام الكثير من المفكرين و الباحثين المعاصرين في العالم العربي ،و لذلك نجد أن هناك عدة تعاريف للمجتمع المدني من بينها التعريف الذي يقترحه عبد الغفار شكر فيقول بأن المجتمع المـدني هو " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف.

أما **سعد الدين إبراهيم** فيعرفه بأنه " المجال الذي يتفاعل فيه المواطنون و يؤسسون بإرادتهم الحرة ، تنظيمات مستقلة عن السلطة للتعبير عن المشاعر أو تحقيق المصالح أو خدمة القضايا المشتركة ،أو بتعبير آخر في الأدبيات السياسية الحديثة معنى "الوسائط المبادرة ".

ويعرف **محمد عابد الجابري** المجتمع المدني بوصفه ذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية و يمارس فيه الحكم ،على أساس أغلبية سياسية و تحترم فيه حقوق المواطن السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية في حدها الأدنى ،على الأقل أنه المجتمع المدني الذي تقوم فيه" دولة المؤسسات"بالمعنى الحديث للمؤسسة ،البرلمان و القضاء المستقل و الأحزاب و النقابات و الجمعيات.....الخ

و يذهب **مصطفى كامل السيد** إلى أن المجتمع المدني يشمل على الحضور القوي و الفعال لعدد من التنظيمات الرسمية ،التي تعبر عن المصالح المتنوعة للمواطن في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي الخاص بهم ،و أن طبيعة العلاقات القائمة بين المجتمع المدني كما يشمل كذلك على قبول الخلاف السياسي و الإيديولوجي بوصفه حقا شرعيا ، و يضع هذا التعريف معايير ثلاثة أساسية كشرط لوجود مجتمع مدني هي توافر تنظيمات رسمية متنوعة الأنماط فيما بين الجماعات و التجمعات و الطبقات و الشرائح الاجتماعية المختلفة .و توافر روح التسامح كقيمة جوهرية مقبولة و جماعية، و الحد من ممارسة السلطة السياسية للدولة الاستبدادية.

أما **حسنين توفيق** فيقدم تعريفا إجرائيا للمجتمع المدني يناسب واقعنا العربي و حسبه يعني المجتمع المدني مجموعة من الأبنية السياسية الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية و القانونية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات و الممارسات بين مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشا و تعمل باستقلالية عن الدولة.

ويعتبر أن التكوينات الاجتماعية التي تقوم على أسس متعلقة بالانجاز تعتبر من المقومات الأساسية للمجتمع المدني كما تطور في الغرب ،و إن كان هذا لا يعني حسبه وجود تكوينات اجتماعية قائمة على أسس موروثة ،و لكن دورها في النظام الاجتماعي يصبح ثانويا و محدودا ،معتبرا أنه كلما ازدادت درجة تبلور تلك القوى و التكوينات الاجتماعية القائمة على أساس الانجاز من خلال تزايد درجة التضامن الداخلي بين أعضائها و كان ذلك مؤشرا لتنامي المجتمع المـدني الحديث،ويشترط حسنين توفيق أن تتم أنماط العلاقات في المجتمع المدني من خلال مجموعة من المؤسسات التي ينظم إليها الأفراد بملء إرادتهم الحرة و إيمانا

منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم ،و هو ما لا يتوافر إلا إذا توافرت الاستقلالية للمجتمع المدني .

أما الدكتور **سيف الدين عبد الفتاح** يشير إلى مفهوم المجتمع المدني وبسبب ارتباطه الوثيق بالحضارة الغربية ،قد أثار صعوبات كثيرة عند وضع تعريف محدد له مؤكدا أن المحاولات المرتبطة بطرح تعريف للمجتمع المدني لتبديد ما قد يكتنفه من غموض ،إنما يرد عليها كثير من الانتقادات ،أهمها أن هذه التعريفات الإجرائية تتغافل عن الأبعاد التاريخية للمفهوم ،وتتبع سيرته و تطوره فهي تتعامل معه كنتيجة و ليس في تطوره و إهمال تاريخية المفهوم لحساب المعاني المعاصرة التي آل إليها ،كما يذكر أنه لا يمكن أن تفرز أنساق حضارية أخرى كالحضارة الإسلامية أشكالا متمايزة نوعا ما قد لا تتخذ بالضرورة صور أحزاب أو نقابات أو جمعيات و ذلك بحكم تفاعلاتها و ديناميتها الخاصة ليطرح بذلك مفهوما بديلا عن المجتمع المدني أطلق عليه "مؤسسات الأمة ".ومن خلال إشارته لمفهوم المجتمع المدني حيث تضمن العناصر التالية و هي : طبيعة المفهوم التي تشير إلى جوهر فكرة الطوعية باعتبارها إحدى الأفكار المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة ،أما العنصر الثاني هو المؤسسة و ما تشير إليه من فكرة وجود مؤسسات وسيطة يتعين توظيفها في إطار العلاقة السياسية و في سياق العلاقة الاجتماعية ،و هي تكوينات مؤسسية تعبر عن اهتمامات مختلفة تستغرق مجمل الحياة الحضارية ،و تشمل المجالات السياسية الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية .

المحور الثالث. المجتمع المدني والأنظمة السياسية

المحاضرة :(07)

وقع خلاف كبير بين منظري المجتمع المدني ومفكريه الغربيين، وكذلك بعض المثقفين العرب حول طبيعة العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، فهناك من أراد لهذه المنظمات أن تكون تحت سيطرة الدولة وتتحرك ضمن (أجندتها)، في حين ذهب فريق آخر إلى أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تتمتع باستقلال عن هيمنة الدولة، حتى تستطيع أن تقوم بوظيفتها.

واختلفت تنظيرات مفكري أوروبا في مفهوم المجتمع المدني ففي حين كان (هيغل) يرى أن المجتمع المدني لا يتحقق إلا عبر الدولة، ومن ثم فهو خاضع لها لأنها هي الحكم في حل نزاعاته، اعتبر (ماركس) المجتمع المدني غير منفصل عن الدولة لأنه يشكل البنية التحتية لها، ولكنه في الوقت نفسه يقف في مواجهتها للحدِّ من سيطرتها، إلا أن (غرامشي) اعتبر المجتمع المدني والسياسي البنية الفوقية للدولة، وكد في طروحاته ان المجتمع المدني ساحة للتنافس الأيديولوجي من خلال التفريق بين السلطة السياسية والتسلط الأيديولوجي.

لكننا نرى أن المحدد الرئيس لشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هو الدولة ذاتها، فإذا كانت الدولة تقوم في سياستها على نظام مؤسسي وشكل ديمقراطي، فإن منظمات المجتمع المدني داعمة ومساعدة للدولة نفسها، وصلة الوصل بينها وبين المجتمع، أما إذا كانت الدولة ذات نظام شمولي دكتاتوري يصادر حق الجميع ويغيِّب دور المجتمع، ويوجهه باتجاه فكري واحد، هنا تغدو منظمات المجتمع المدني في موقع المعارض

الديمقراطي الذي يحق له استخدام الأساليب السلمية كلها للحصول على حقوقه، ومن ثم فإن الدولة بممارستها هي التي تحدد علاقتها مع منظمات المجتمع المدني.

إذاً ليس من الضروري أن يكون المجتمع المدني هو تكتل معارضة ضد الحكومة وسياستها، وكلما اتجهت الدولة باتجاه سياسة الاستبداد والشمولية دفعت مؤسسات المجتمع إلى السير بعكس تيارها، مع العلم أن تغييب منظمات المجتمع المدني هو إضعاف للدولة ذاتها وإنقاص لشرعيتها، وهذا يعني أن المجتمع المدني كلما كان قوياً كانت الدولة كذلك أمام التحدي الخارجي ومشروعاته والعكس صحيح.

إن من الأسباب التي دعت مؤسسات المجتمع المدني لتنبعث من جديد في منطقتنا العربية سيطرة الأنظمة الشمولية على شؤون المجتمع كلها لتشكله بحسب أيديولوجيتها الحزبية، بحيث أنشأت المؤسسات التي تحتاج إليها فقط، وغذتها ووجهتها بحسب (أجندتها) حتى أصبحت وسيلة لتحقيق أهدافها لا أهداف المجتمع، فانقرضت الممارسة الديمقراطية على الرغم من رفعها شعاراً، وماتت الحرية على الرغم من الادعاء بحياتها.

إن الحقيقة الواضحة تتمثل في مساهمة الأنظمة الشمولية في تغييب المجتمع عن القيام بدوره الحقيقي الذي يساعد أي حكومة في إنجاح برامجها، وحولت أفراده إلى أبواق تردد ما تريده من دون أن ينمو ويتقدم سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً.

اما في الدول العربية فيذهب الكثير من المفكرين اعتبار الدولة هي من قامت بتهميش دور مؤسسات المجتمع المدني العربي، لبسط سيطرتها حتى لا تتقلص سلطاتها، قال:

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في مجالات الحياة الاجتماعية كلها، ما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقاً أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي (لدولنة) المجتمع، ومنع قيام أي حركة تجنيد اجتماعية تحد من سلطاتها.

والحقيقة أن ذلك لا يعني في التحليل النهائي تقوية الدولة، فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها، والمجالات والاختصاصات التي تمتلكها، وطموحاتها الزائدة لاحتلال كل المواقع، إضافة إلى أجهزتها وآلياتها المتنوعة، قد تخفي ضعفاً جوهرياً، ووجوداً هشاً للسلطة. ففي وسط متخلف من المستبعد أن يعني وجود الدولة في كل مكان، أنها بالفعل قوة حقيقية.

ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن الدولة عندما تتغلغل في ثنايا المجتمع كلها لبسط سيطرتها وفرض سياستها سيتولد عن ذلك أمران:

الأول: ضعف الدولة ذاتها، وفقدان النظام الحاكم فيها لشرعيته لأن عملية إحكام السيطرة على زوايا المجتمع كلها سترهقها كثيراً وستبدد كثيراً من طاقاتها التي كان من الواجب صرفها وتوجيهها باتجاه التنمية ورفاهية المواطن.

والثاني: ضعف المجتمع نفسه الذي تحكمه الدولة وتلاشيه، إذ سيعيش حالة تبلد ولن يتحرك ليصبح مجتمعاً مبدعاً، ما يؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى إصابته بحالة تكلس ينتج منها إفرازات سياسية واجتماعية واقتصادية كثيرة وخطرة، تهدد الدولة والمجتمع معا.

بينت الباحثة الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله النتائج الخطرة التي نتجت من سيطرة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني العربي فقالت: إن الإستراتيجية التي اتبعتها الدولة من أجل فرض سيطرتها على المجتمع سارت في ثلاثة مسارات:

أولاً: القضاء على المعارضة السياسية أو إضعافها.

ثانياً: إخضاع المؤسسات الاجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة.

ثالثاً: القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث، كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية والاجتماعية ومؤسسات التربية والدين ووسائل الإعلام..

وبذلك فأن العلاقة ما بين المجتمع المدني والدولة، ليست طردية دائماً، ولا عكسية دائماً، إنما هي علاقة تكاملية في الدولة المدنية الديمقراطية، ومعارضاتية في الدولة الشمولية الاستبدادية، ومن هنا نستنتج أن الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني قد مر هو نفسه بثلاث فترات رئيسية و هي:

الفترة الأولى : هي فترة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف ضخ دم جديد في السياسة وإضفاء طابع شعبي عليها بدأت تفقده مع بقرطتها وتقنرطتها. وقد تمثل ذلك بإدخال عناصر أو مسؤولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية على سبيل تقريب السياسة من الفئات النشيطة في المجتمع ومن الجمهور الواسع الذي عف عنها في الوقت نفسه.

الفترة الثانية: فهي فترة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تهم هذه الأخيرة بالتراجع عنها. وهذا المفهوم

يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه ويتحمل هو ذاته مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية. وقد استخدمت " الدول الديمقراطية " مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة للتغطية على عجزها المتزايد عن الايفاء بالوعود التي كانت قد قطعتها عن نفسها وتبرير الانسحاب من ميادين نشاط بقيت لفترة طويلة مرتبطة بها لكنها أصبحت مكلفة، ولا يتفق الالتزام بالاستمرار في تلبيتها على حساب الدولة مع متطلبات المنافسة التجارية الكبيرة التي يبعثها الاندراج في سوق عالمية واحدة والتنافس على التخفيض الأقصى لتكاليف الانتاج.

الفترة الثالثة : فهي فترة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية، على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة-الدول المتآلفة في إطار سياسات العولمة والنازعة إلى الخضوع بشكل أكبر فأكبر في منطق عملها للحسابات التجارية والاقتصادية. وشيئا فشيئا يتكون في موازاة هذا القطب والقيادة الرسمية للعالم، تآلف المنظمات غير الحكومية والاجتماعية التي تتصدى لهذه الحسابات الاقتصادية والتجارية من منطلق إعطاء الأولوية للحسابات الاجتماعية ولتأكيد قيم العدالة والمساواة بين الكتل البشرية. وفي هذه الحالة يطمح المجتمع المدني إلى أن يكون أداة نظرية لبلورة سياسة عالمية وبالتالي أيضا وطنية بديلة تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير التي ينزع السوق الرأسمالي إلى تدميرها أو التجاوز عنها.

لكن الأمر لم يلبث حتى تجاوز ذلك وجعل من المنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، فاعلا رئيسيا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية والعالمية. وقد تبلور مفهوم المنظمات غير الحكومية من خلال الوضعية القانونية التي كرستها لهذه المنظمات الأمم

المتحدة، والدور النشيط الذي أصبحت توليه لها لحل العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. حتى ساد الاعتقاد اليوم أن هذه المنظمات هي الملجأ الوحيد في تنفيذ المشاريع الانسانية الخيرية وغير الخيرية في مواجهة عجز الدولة وشلل أجهزتها بسبب سيطرة البيرقراطية عليها.

ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك في البلاد النامية. فلا ينبع الحديث عن المجتمع المدني والدعوة لإعطاء المؤسسات الاجتماعية مسؤولياتها في العمل الاجتماعي من نضج الدولة ولا من تطويرها لفكرتها عن دورها الانجع في المساهمة في تطوير النظام الاجتماعي، ولا عن نضج المجتمع وتوسع دائرة العمل والمبادرة والتنظيم عند أفراده ونشوء جمعيات ومؤسسات أهلية قادرة على التدخل لمعالجة الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية ولكن ربما بالعكس من ذلك تماما. إن منبع الحديث المتزايد عن المجتمع المدني هو انهيار الدولة وفقدانها لأي دور مركزي على الطريقة الكلاسيكية، أي بناء الأمة، وعجزها عن بلورة دور جديد لها يتماشى مع حاجات المجتمع الذي يتطور بمعزل عنها منذ فترة طويلة في تصوراته ومطالبه. كما هو تفكك المجتمع نفسه وافتقاره إلى أي مؤسسات تسمح له بممارسة دوره أو تأكيد وجوده في وجه السلطة و أصحاب المصالح الخاصة .

المحور الرابع.الدولة والمجتمع المدني في ظل العولمة.

المحاضرة :(08)

في المرحلة المعاصرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأحداث أوروبا الشرقية أُعيد إحياؤه مجددا بعد فترة التوقف الجديدة في تداوله واستخدامه، وأبرز ما يميز هذه المرحلة، انتشاره ورواجه بصورة كبيرة جدا لم يسبق لها مثيل. وكذلك ظهور استخدامات جديدة له لم تكن موجودة في مراحل سابقة أدت إلى تشعب الجدل حوله.

وتختلف المرحلة المعاصرة من مراحل تطوره عن غيرها من مراحل نشأته، في أن أحداثا تاريخية معينة أثرت على تطوره ولم يتطور على يد فلاسفة ومفكرين. ويربط كثير من الكتّاب ظهور العولمة ورواج هذا المفهوم بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فبعد انتشار ظاهرة العولمة بدأت تظهر استخدامات جديدة لمفهوم المجتمع المدني ومن أهم التطورات التي أحدثتها ظاهرة العولمة على مفهوم المجتمع المدني ظهور مصطلحات جديدة للمفهوم مثل "المجتمع المدني العالمي" أو "المجتمع المدني العابر"، وظهور تعريفات جديدة له، كذلك ظهور أدوار جديدة وظهور جدل فكري جديد لم يكن موجودا سابقا حول مفهوم المجتمع المدني العالمي حول من يشكك بحقيقة وجوده وبين من يقر بحقيقة وجوده.

وفيما يلي نعرض أبرز التطورات التي أحدثتها العولمة على هذا المفهوم بشكل مختصر:

أولا .ظهور مصطلح جديد لمفهوم المجتمع المدني:

مصطلح المجتمع المدني استخدمه الكتّاب على مستوى محلي لا يتعدى حدود دولهم، إلا أنه وبسبب تأثيرات العولمة على هذا المفهوم لم يعد استخدامه مقتصرا على المستوى المحلي

أو الوطني وإنما تعداه إلى مستوى عالمي. بعد أن راج مؤخرا وبشكل كبير استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي"، فإن ظهور هذا المصطلح أدى بالكثير من المفكرين إلى التمييز بين مستويات المجتمع المدني على صعيد وطني وصعيد عالمي، حيث بتنا نلحظ من يميّز بين مصطلح "المجتمع المدني الوطني" وبين مصطلح "المجتمع المدني العالمي". أدى ظهور مصطلح "المجتمع المدني العالمي" كذلك إلى رفض بعض الكتّاب لهذا المصطلح وفضلوا استخدام مصطلحات أخرى، فظهرت مصطلحات مقابلة لمصطلح المجتمع المدني العالمي، مثل مصطلح "المجتمع المدني عبر القومي" أو مصطلح "المجتمع المدني الدولي."

وجود خلاف بين المفكرين حول المصطلح الذي يفضلون استخدامه سواء أكان "المجتمع المدني العالمي" أو "المجتمع المدني العابر" أو "المجتمع المدني الدولي". فالفريق الأول منهم الذين يفضلون استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي" غالبا ما يكونون أكثر تفاؤلا في نظرتهم للمجتمع المدني العالمي ودوره وسعة انتشاره ومدى تأثيره من نظرة الفريق الثاني الذين يفضلون استخدام مصطلح "المجتمع المدني العابر"، حيث غالبا ما توجد بعض الشكوك التي تساور الفريق الثاني حول قوة تأثير "المجتمع المدني العابر" وسعة انتشاره ودوره، رغم أنهم أحيانا لا يخفون آمالهم التي يرجون أن يحققها بأن يكون أكثر تأثيرا وأكثر سعة وانتشارا. أما مصطلح "المجتمع المدني الدولي" فنادرا ما يتم استخدامه، لذلك يكون اهتمامهم غالبا منصبا على دراسة المصطلحين المجتمع المدني العالمي والعابر أكثر من مصطلح المجتمع المدني الدولي الأقل شيوعا.

ثانيا. ظهور تعريفات جديدة للمصطلحات

نتيجة لظهور مصطلحات جديدة لمفهوم المجتمع المدني بفعل العولمة مثل المجتمع المدني العالمي والمجتمع المدني العابر والمجتمع المدني الدولي اختلف الكتّاب في تعريفهم لكل من هذه المصطلحات. فعلى سبيل المثال يعرّف روبرت اوبرايان المجتمع المدني العالمي على أنه: "مجال أو فضاء حيث يحاول خلاله الممثلون المدنيون التأثير على الطريقة التي يعيش فيها الناس حياتهم في أنحاء العالم". أما أندرو هاريل فإن هذا المصطلح بالنسبة إليه يشير إلى "تلك المجموعات الوسيطة والمُنظَّمة التي تكون مستقلة نسبيا عن كل من السلطات العامّة والممثلين الاقتصاديين الخاصّين: والتي تعمل عبر حدود الدول."

وبالنسبة للكاتب ريتشارد فولك فإن هذا المصطلح يشير إلى: "ميدان العمل والفكر المنشغل بالمبادرات الفردية والجماعية للمواطن ذات الصفات الطوعية غير الربحية في داخل الدول وخارجها."

وحسب كل من دبرا جونسون وكولن تيرنر فإن المجتمع المدني العالمي بالنسبة إليهما يشير إلى: "التشكيلة الواسعة من المنظمات غير الحكومية العاملة عبر الحدود". فيما يرى كنت البرت جونز أن هذا المصطلح يمثل: "مجموعة من المجموعات المتصلة عالمياً بمصلحة عامة، مثل النوعية البيئية، وشروط العمل، وحقوق الإنسان، أو (أقل وضوحا) المنافع الاقتصادية المرتبطة بتوسيع التجارة، سواء أكانت أو لم تكن مُنظَّمة عالمية أو مجموعة ذات مصلحة سياسية."

ويعتقد جاكبسون وجانغ أن هذا المصطلح تم تعريفه على أنه جزء من العولمة. أما بالنسبة للكاتتب بول وابنر فهو يعتقد أنه يمثل الحقل الذي يُؤدّي العديد من الوظائف.

لا يقتصر اختلاف الكتّاب بالنسبة لتعريف "المجتمع المدني العالمي"، وإنما يختلفون أيضا حول تعريف "المجتمع المدني عبر القومي"، فيوجد منهم من يَعدُّ أنه يشير "إلى تلك الجماعات الوسيطة والمنظمة ذاتيا؛ والتي تكون مستقلة نسبيا عن كل من السلطات الحكومية والعوامل الاقتصادية الخاصة؛ والتي تكون قادرة على القيام بعمل جماعي من أجل تحقيق مصالحها وقيمها؛ والتي تعمل عبر حدود الدول."

ويعرفه فايست بأنه "أشخاص، ومجموعات، ومنظمات في مختلف الدول التي تتفاعل بكل معنى عبر ساحات سياسية متنوعة خلال مجالات مكثفة من التفاعل للتعبير عن المصالح الديمقراطية".

وبالنسبة لكل من بي جيه سيمونز وآن فلوريني فإن تعريفه يجيء في ثلاثة أجزاء.

1. مثل كُلّ مجتمع مدني، يَتضمّنُ فقط المجموعات التي لا تكون حكومية أو الكيانات الخاصة الساعية إلى الربح.

2. أنه عابر، أي أنه، يشمل ترابطاً عبر الحدود الوطنية.

3. يأخذ أشكالا متنوعة، أحياناً يأخذ شكل منظمة غير حكومية بمفردها مع الأعضاء الأفراد في دولة ما، أو الموجودة في عدّة بلدان، كما في حالة منظمة الشفافية الدولية.

لا يختلف الأمر بالنسبة لخلافهم أيضا حول مصطلح "المجتمع المدني الدولي"، فقد عرّفه علماء العلاقات الدولية (مندي وميرثي) على أنه: "مجال للمؤسسات الدولية، ويشمل ذلك، المعايير غير الرسمية وممارسات المسؤولين الحكوميين والمواطنين الخاصّين العاملين عبر حدود الدول؛ الأنظمة الدولية التي خلقت بواسطة الاتفاقات الواضحة بين الدول؛ والمنظمات غير الحكومية الدولية؛ ووكالات دولية رسمية". وحسبما يناقش كل مم شوارتز زشراد ورتبيرغر فإن مفهوم المجتمع المدني الدولي يشير إلى "المجتمعات المدنية الوطنية المتصلة."

ثالثا. بروز الجدل حول أسباب ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي:

يختلف الكتّاب حول أسباب ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي أو العابر وإن كانت الغالبية العظمى منهم تتفق على أن سبب ظهور هذا المفهوم يعود إلى العولمة، إلا أنهم اختلفوا إن كانت المظاهر الإيجابية أم السلبية من العولمة هي التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم، واختلافهم في رؤيتهم حول أسباب ظهوره اختلفت باختلاف أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها من استخدام المفهوم والدور الذي يطمحون إلى أن يلعبه، فمن يرى بأن له دورا في نشر مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومحاربة الفقر، غالبا ما يربط ظهوره بانتشار هذه المفاهيم وبالمظاهر الإيجابية من العولمة، لا سيما التكنولوجيا التي ساعدت على انتشارها وتحويلها إلى مفاهيم عالمية. ومن يعتقد بأن له دورا في محاربة الظواهر السلبية من العولمة غالبا ما يربط ظهوره بظهور المظاهر السلبية منها، لا سيما بالمظاهرات التي جرت ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل.

رابعا.ظهور أدوار جديدة للمفهوم .

كان للعولمة أثرها الواضح على المجتمع المدني العالمي أو العابر وذلك بظهور أدوار جديدة لم تكن مستخدمة من قبل، وقد اختلف الكتّاب على دور المجتمع المدني العالمي أو العابر وعلى مدى قوة تأثيره، فهناك من رأى أن للمجتمع المدني دورا في مقاومة السمات السلبية للعولمة وله قوة تأثير لذلك وهؤلاء الأكثر تفاؤلا، وهناك من رأى أن ليس له قوة لمقاومة السمات السلبية من العولمة. وقد ظهرت مصطلحات جديدة نتيجة لهذا الجدل وهو مصطلح "العولمة من الأسفل" و"العولمة من الأعلى". حيث اقترح الكاتب ريتشارد فولك اعتماد التمييز بين قوى السوق العالمية المعرّفة "بالعولمة من فوق" وبين مجموعة الاستجابات المعارضة من النشاط الاجتماعي العالمي والمجتمع المدني العالمي المعرفة "بالعولمة من أسفل". ويعتقد بأن الدور التاريخي "للعولمة من الأسفل" هو تحدي السمات السلبية "للعولمة من الأعلى."

نظرة فولك لدور المجتمع المدني العالمي -أو ما أطلق عليه "العولمة من الأسفل"- في مقاومة السمات السلبية "للعولمة من الأعلى"، قد تبدو متفائلة جدا بالنسبة لكتّاب آخرين عدّوا "العولمة من الأسفل" لا تزال بحاجة إلى تقوية كي تقوم بهذا الدور المناط بها. ومن هؤلاء، الكاتبان ديفيد كوكس ومانوهار باوار اللذان يعتقدان بأن المهم هو أن تواصل حركة "العولمة من الأسفل" تقويتها، لتعزيز المشاركة في العمل الاجتماعي، وطرح بديل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط التنمية، والدفاع عن المحرومين من العالم.

خامسا.عودة ظهور الجدل الفكري من جديد حول مفهوم المجتمع المدني العالمي

يوجد من يشكك بحقيقة وجوده وبين من يقر بحقيقة وجوده، فعلى سبيل المثال هناك (انهاير وآخرون) من عدّ أن: "انتشار مصطلح المجتمع المدني العالمي يعكس حقيقية اجتماعية، فما يمكن ملاحظته في التسعينات هو ظهور مجال فوق السلطة الوطنية للمساهمات الاجتماعية والسياسية التي ينشغل من خلالها مجموعات المواطنين، والحركات الاجتماعية، والأفراد في الحوار، والجدل، والمواجهة، والتفاوض مع الآخرين ومع مختلف الممثلين الحكوميين- الدوليين والوطنيين والمحليين."

واعتبر مايكل ادواردز أن وجوده حلم وليس حقيقة، فعلى سبيل المثال يقول إنه: "ربما أننا نحلم بمجتمع مدني عالمي، لكنَّنا لا نعيش لحد الآن في هكذا مجتمع". فيما يعتقد كل من ديفيد كوكس ومانوهار باوار أن المجتمع المدني العالمي ما زال ممكنا أكثر من كونه حقيقة.

سادسا. ارتباط المجتمع المدني العالمي بالمفاهيم الجديدة .

اختلاف المفكرين بين من يقر بحقيقة وجود المجتمع المدني العالمي وبين من يشكك بحقيقة وجوده، له علاقة باختلافهم حول الدولة العالمية والحكم العالمي وارتباطها بالمجتمع المدني، واختلافهم كذلك حول مدى قوة تأثير المجتمع المدني العالمي وأهمية دوره. فالمشككون في وجوده قد يتعلق شكهم بعدم وجود دولة عالمية لاعتقادهم بأن المجتمع المدني ينظم علاقة بين المجتمع والدولة، وعدم وجود دولة عالمية دعا بعضهم إلى القول من الصعب أن يكون هناك مجتمع مدني عالمي أو حركات اجتماعية عالمية في ظل عدم وجود دولة عالمية. وأحيانا أخرى قد يتعلق شكهم لعدم قناعتهم بالدور الذي يقوم به أو

من المفترض أن يقوم به، حيث يعتقدون بأنه ليس له تأثير في ظل تركيبة المجتمع الدولي الحالية التي لا يتم فيها تمثيل جميع مناطق العالم في المنظمات العالمية. أما المقرون بحقيقة وجوده فهم يعتقدون بأن انتشاره يدل على وجوده، كما أنهم متفائلون جدا حوله، ويعولون كثيرا على الدور الذي يقوم به وعلى قوة تأثيره، ولا يجدون بأن عدم وجود دولة عالمية سببا لعدم وجوده.

الجدل المثار حول المجتمع المدني العالمي أو العابر وعلاقته بالدولة وسيادتها والحكم العالمي والحدود بين الدول، غالبا ما يدور بين وجهة النظر الأولى التي تعتقد بأن المجتمع المدني العالمي يمثل حكما عالميا جديدا بلا حدود ويقللون من أهمية الدولة القومية وسيادتها وتأثيرها، وبين وجهة النظر الثانية التي تشكك بهذا الحكم العالمي وتؤكد على سيادة الدولة. ووجود بعض الكتّاب الذين يشككون بوجود المجتمع المدني العالمي أو العابر لعدم وجود حكومة عالمية لا يتعارض في أحيان أخرى مع اعتقادهم بإمكانية أن يكون المجتمع المدني العالمي أو العابر أساسا لشكل الحكم العالمي في المستقبل، وليس لحكومة عالمية، وإنما لنظام ذي ثقافة مشتركة من قيم يتقاسمها الجميع على نطاق واسع. والكتّاب من وجهتي النظر وظّفوا مفهوم المجتمع المدني العالمي من أجل إثبات صحة رؤيتهم بوجوده أو عدم وجوده، وبذلك قرروا ما ينبغي أن يكون عليه وجود المجتمع المدني العالمي أو عدم وجوده بما يثبت صحة رؤية كل منهم.

المحور الخامس. علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية والمواطنة.

المحاضرة :(09)

المجتمع المدني والديمقراطية.

1.مفهوم الديمقراطية.

عرف مفهوم الديمقراطية تطورا تاريخيا طويلا، لأنه لصيق بالحياة الجمعية للبشر، وهذه الأخيرة لا تستقيم دون تشاور واحترام ومساواة. فالديمقراطية تعود جذورها الأولى إلى الأصل اليوناني،لم تعرف صيغة نقية خالصة منذ وجودها عبر العديد من الحقب التاريخية وعبر مختلف الثقافات.

والمتتبع لتاريخ الحضارات القديمة يدرك أن الديمقراطية كممارسة تجلت بصور مختلفة من خلال الأعراف التي تحكم العلاقة بين الشعوب وملوكها وأباطرتها من جهة، وبين المماليك والإمبراطوريات من جهة أخرى. وفي هذا المبحث سنتعرف على أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الديمقراطية، إلى إن أصبحت موجة عالمية تنتقل عبر مراحل.

2. تعريف الديمقراطية.

هي كلمة مشتقة من الأصل اليوناني (demos) التي تعني الشعب وكلمة (kratos. التي تعني الحكم،وبالتالي يصبح المفهوم حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب وهي فلسفة في الحكم تكون السلطة العليا وتكون الكلمة الأولى والأخيرة فيها للشعب

وبتعريف أخر هي نموذج للحكم يتمتع الشعب فيه الشعب بسلطان قوي خلافا لرغبات ومصالح الارستقراطية أو الملكية المطلقة أو القادة والمقربين والإتباع وغيرهم من العناصر

النافذة التي تحاول الاستمرار في السلطة ومنع بقية أفراد الشعب من المشاركة فيها ،والديمقراطية مجموعة من الأفكار والقيم والاتجاهات والمؤسسات التي تطورت خلال التاريخ الإنساني الطويل منذ حكم المدن اليونانية القديمة حتى الوقت الحاضر ،وذلك بفضل النضال الذي قادته الحركات والأفراد المطالبون بالديمقراطية والتغيير السياسي ثوريا كان أو سلميا.

و قد ظهر الكثير من التعريفات لهذا المصطلح فقد عرفها الرئيس الأمريكي السابق أبراهام لتكون في إحدى خطبه بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب و من اجل الشعب و تدل كلمة الشعب على أن يكون الحكم ملكا للشعب و يختص به.

وقد انشغل الفكر السياسي والتشريعي والقانوني بصياغة مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية للديمقراطية من اجل اعتماد آليات لتطبيقها فصارت الديمقراطية شكلاً من أشكال نظام الحكم, انه الشكل المتعارض في مواجهة الحكم الاوليغارشي الاستبدادي, ومع تعاقب التجارب السياسية والقانونية في حكم الدول وظهور دور الدين في تنظيم المجتمع صار للديمقراطية مفاهيم ومعايير إنسانية حضارية وأصبحت هذه المعايير والقيم دليل على سيادة الديمقراطية مثل قيم الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي لا يمكن دراسة مفهوم الديمقراطية بمعزل عن دراستها والتحقق من مدى توافرها في مجتمع معين لاتخاذها أساسا في إطلاق صفة الديمقراطية على مجتمع ما بمنظومته السياسية والاقتصادية والاجتماعية

3.أشكال الديمقراطية

أولا. الديمقراطية المباشرة.

هي أقدم صور الديمقراطية و كانت متبعة في المدن اليونانية القديمة و لكنها اختفت في العصور الحديثة و في ظل الديمقراطية المباشرة يكون للمواطنين حق التعبير المباشر إرادة الدولة و تحكم الحكومة الشعبية و في هذا الشكل من الديمقراطية يمارس الشعب جميع السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية فيضع القوانين و يتولى تنفيذها و إدارة المرافق العامة كما يتولى القضاء الفصل في المنازعات.

و لا يأتي هذا الشكل من الحكم إلا إذا كانت الدولة صغيرة في مساحتها قليلة في عدد سكانها و بالتالي يستطيعون أن يجتمعوا لمناقشة قوانين و دستور الدولة و هذا النوع كان منتشر في المدن اليونانية القديمة و التي كانت تسمى دولة المدينة city state و هي تختلف عن الديمقراطية الحديثة.

ثانيا. الديمقراطية غير المباشرة .

و تعني الديمقراطية غير مباشرة النظام السياسي الذي قوامه برلمان حيث يختار الشعب نواب لممارسة السلطة و يتم ذلك بواسطة الأحزاب السياسية و بعهد إلى السلطة إلى هيأت تتولى ممارستها نيابة عنه.

و من مزايا الحكم النيابي انه سهل التطبيق و خاصة في الدول كثيرة السكان و أن اختيار النواب يكون الأصلح و خاصة في المسائل الفنية أو العلمية التي تحتاج إلى مختصين أو ذوي خبرة و يوصف النظام بأنه نيابي في ضوء النقاط الآتية:

يتعين أن يكون البرلمان منتخب من الشعب أن يعتبر عضو البرلمان ممثلا للأمة كلها إلا لناخبي دائرته فيجب أن يستقيل عضو البرلمان عن ناخبيه إبان نيابته فلا يكلف بتقديم حساب لهم عن أعماله و ليس لهؤلاء حق عزله أن ينتخب عضو البرلمان لمدة معينة و ذلك حتى لا يترتب على استقالته عن ناخبيه إبان نيابته أن تفقد الأمة كل رقابة على البرلمان فإذا كان العضو معين لمدة قصيرة حمله هذا على أن يعمل جهده على الاحتفاء بثقة ناخبيه حتى يعاد انتخابه.

و يعاب على طريقة الانتخاب عن طريق الشعب أن الرئيس المنتخب قد يستأثر بالسلطة مادام يتمتع بنيابيين شعبي و هو ما فعله شارل لويس نابليون الذي اختاره الشعب الفرنسي فاستبد بالسلطة و عين نفسه إمبراطور على فرنسا مدى الحياة أما الانتخاب عن طريق البرلمان فيجلس رئيس الجمهورية خاص للسلطة التشريعية (البرلمان) و لحزب الأغلبية في البلاد و من ثم تخضع السلطة التنفيذية لسيادة القانون .

ثالثا. الديمقراطية التشاركية.

تعرف الديمقراطية التشاركية على أنها مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات،وهي تمثل جملة من الآليات والإجراءات التي تمكّن من إشراك المجتمع المدني والمواطنين عموما في صنع السياسات العامة ،وبالتالي تمتين الدور الذي يلعبونه في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات سواء على الصعيدين الوطني أو المحلّي.

وهي تعد وصورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطن مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم. كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة

إلى المواطن عن طريق اشتراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك.

والديمقراطية التشاركية لا تلغي الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكنها تسعى لتتجاوز أوجه القصور والعجز فيها ،بمحاولة حل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطيتين، لاسيما و أن العديد من الحركات الاجتماعية المطلبية لم تعد تجد في الديمقراطية التمثيلية سبيلا للتعبير عن حاجياتها ومطالبها .

ومفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، ومن اهم متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية التأكيد على سيادة الشعب وسلطته وتعميق الفكر المواطناتي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

4.1. مقومات الديمقراطية.

وبناءا على ما تقدم فان الديمقراطية تبنى في الأساس على المقومات التالية:

-**المواطنة مصدر الحقوق والواجبات**: وهو مبدأ المواطنة المتساوية لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس أو أي تمييز آخر.

-**الإقرار بأن الشعب هو مصدر السلطات**: ويبدأ هذا الإقرار خلال استيعاب معنى "لا سيادة لفرد ولا لقلة على الناس" والمنطق الديمقراطي في ذلك ينطلق من كون السلطة تتم ممارستها بإرادة بشرية،وهي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، أي أن يباشر الشعب بنفسه جميع السلطات.

-**الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي**: ويمثل الدستور الديمقراطي الحد الفاصل بين نظام الحكم الديمقراطي وغيره من نظم الحكم الأخرى، فالديمقراطية المعاصرة هي اليوم ممارسة تجري وفق شرعية دستور يرتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي كما يقيم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية.

-**امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة**: تتمثل في امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات للحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي.

تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي :ويمثل هذا البنية التحتية والإطار الثقافي والاجتماعي لممارستها، وان معظم الخلافات بين الجماعات السياسية المتعارضة هو سعيها كلها لدمج الحرية والنظام في أفكارها،ويتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين أفرادا وجماعات من أجل المساهمة

في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم.

5.1.خصائص الديمقراطية:

بعد معرفة أشكال الديمقراطية يجب التعرف أيضًا على خصائصها، حيث إنّ أهم ما يميز الديمقراطية اعتبار الشعب صاحب السيادة أيًا كانت طريقة ممارستها، وهناك العديد من الخصائص التي تتسم بها الديمقراطية، وهي كالآتي:

أ.الديمقراطية مذهب سياسي:

تقوم الديمقراطية السياسية على إسناد السلطة للشعب، كما لا يشترط أن تعمل على إصلاح المجتمع وتحقيق الرفاهية لأفراده من الناحية المادية.

ب. الديمقراطية مذهب فردي:

فالديمقراطية هدفها الأساسي أن يتمتع أفراد الشعب بحقوقهم السياسية بصفتهم أفرادًا، وذلك دون النظر إلى اعتبارهم أنهم ينتمون إلى جماعة معينة أو طبقة من الطبقات.

ج. الديمقراطية السياسية تقرر المساواة:

إن الديمقراطية دائمًا تسعى إلى تقرير المساواة بين الأفراد، والمساواة المقصودة هنا هي المساواة القانونية لا الفعلية، والمساواة هي نتيجة طبيعية باعتبار الديمقراطية مذهبًا فرديًا.

د. الديمقراطية السياسية مذهب روحاني لا مذهب مادي:

وبالتالي هي مسألة عقيدة وإيمان بفكر سياسي ينزع نحو المثل العليا، حيث إن الديمقراطية مذهب روحاني بعيدًا عن المادة.

هـ. الديمقراطية تركز على حقوق الأفراد وحرياتهم:

حيث إن حقوق الإنسان ثابتة في الوجود قبل قيام الدولة، فلا يستطيع أي شيء أن يحد أو أن ينال منها.

علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية.

تعود تلك العلاقة الارتباطية للمجتمع المدني والديمقراطية إلى وجود تشابه في النشأة التاريخية بينهما في الفكر الليبرالي القائم على التعددية الاجتماعية والسياسية، ولعل أشهر الكتابات عن الديمقراطية وعلاقتها بالمجتمع المدني كانت لاليكس دي توكفيل أحد أهم السياسيين الفرنسيين في القرن التاسع عشر والذي ألّف كتاب "الديمقراطية في أميركا"؛ حاول خلاله الاقتراب من واقع الحياة السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة أثناء زيارته إليها في بعثة رسمية من الحكومة الفرنسية آنذاك.

وفي الكتاب أكد على هذه العلاقة التشابكية بين الديمقراطية والمجتمع المدني وذهب إلى القول إلى أن "الدول التي لا توجد فيها جمعيات أهلية وحين يكون الأفراد عاجزين عن إنشاء شيء يشبهها، لا أرى هناك سدّاً حصيناً يمكن أن يمنع الديكتاتورية" من هنا كانت أهمية المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي طبقا لرؤية دي توكفيل.

فمنظمات المجتمع المدني تتوسط العلاقة بين المجتمع والدولة فهو يقوم بدور في تنظيم هذه العلاقة وإدارتها بطريقة سلمية ومنظمة، فهي تتولى تجميع مصالح ومطالب الفئات والتكوينات الاجتماعية التي تعبر عنها وترفعها إلى السلطة الحاكمة، كما تقوم بالدفاع عن هذه المصالح ضد أي قرارات أو قوانين أو ممارسات تمثل مساساً بها سواء صدرت من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل أي قوى أخرى في المجتمع. وبالتالي فهي تحمي المواطن من السلطة إن تعسفت وتحمي السلطة من أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ إليها بعض القوى والجماعات عندما تعجز عن توصيل مطالبها عبر قنوات مؤسسية وبطريق سلمي ومشروع.

بالإضافة إلى ذلك فإن التحول الديمقراطي الذي يأتي نتيجة مطالبات من قبل منظمات المجتمع المدني وعبر مفاوضات ومساومات بين النخبة الحاكمة وهذه القوى تكون فرصته في الاستمرارية والاستقرار أفضل فوجود قوى ومؤسسات حية وفاعلة للمجتمع المدني يقلص من فرص النخب الاقتصادية تحديدا من السيطرة على النظام الديمقراطي ،حيث تعمل هذه القوى على ضمان تطبيق قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية من خلال توفير قنوات للمشاركة والرقابة المجتمعية.

كما أن منظمات المجتمع المدني تقوم بدور حيوي في تدريب أعضائها على المشاركة سواء من خلال الانتخابات الداخلية التي تتم في هذه المؤسسات أو من خلال أنشطتها الأخرى فضلا

عما تنظمه من دورات تدريبية وورش عمل لأعضائها ومن ثم فهي تزودهم بخبرات ومهارات حياتية تعزز من قدرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، بالإضافة الى دورها في اعداد وتربية الكوادر الوطنية مما يسهم في تجديد النخب الوطنية ودعمها على الدوام بكوادر جديدة ودماء شابة، من هنا فانه من خلال المجتمع المدني ومؤسساته تتأسس شبكة الأنشطة والمشاركة الشعبية التي هي أساسا في القلب من أي مفهوم يعني بالديمقراطية.

واتصالا بذلك فان نشر الثقافة السياسية الديمقراطية يقع في جزء هام منه على عاتق منظمات المجتمع المدني والتي تقوم بدور حيوي في إعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية على أسس ديمقراطية من خلال مشاركة بعضها في مراقبة العمليات الانتخابية فضلا عن قيامها بدور في مراقبة أداء الحكومة والمناقشة العلنية لبعض سياساتها وقراراتها وبخاصة تلك التي ترتبط بقضايا راي عام او بمصالح قطاعات واسعة من المواطنين. مما يسهم في تكريس أسس الشفافية والمساءلة والمحاسبة وهي من المرتكزات الرئيسية للديمقراطية.

ولم يقتصر الامر على ذلك بل امتد لكون منظمات المجتمع المدني – كما أسلفنا القول -تقدم بدائل موضوعية ينخرط فيها افراد المجتمع بشكل طوعي لا إلزام فيه، مما يجعلها تتجاوز حدود الولاءات والانتماءات الأولية التقليدية القبلية والعرقية والمذهبية والدينية الامر الذي يقيد من التأثيرات السلبية لهذه لانتماءات التقليدية وما يترتب عليها من انقسامات وصراعات قد تشكل تهديداً لكيان الدولة المدنية الحديثة ذاته ومن ثم فهي تعزز من فرص إرساء وترسيخ الديمقراطية والمواطنة والسلم الأهلي والوحدة الوطنية.

وأخلاقيا فإن الأسس والمعايير القيمية والأخلاقية التي تستند إليها منظمات المجتمع المدني هي نفس الأسس والمعايير التي تستند إليها الديمقراطية فكلاهما يستند إلى أسس ومبادئ

التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعدد والاختلاف والالتزام بالأساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات فضلا عن أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات، ولا شك في أن نشر هذه القيم وغيرها والتي تشكل جوهر ما يعرف بالثقافة السياسية الديمقراطية وتكريسها على مستوى المجتمع انما يمثل ركيزة أساسية لترسيخ الديمقراطية.

ولكن ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن أن هذا الدور المأمول من منظمات المجتمع المدني لن يتأتى إلا في ظل بيئة مناسبة تهيؤ لذلك وتعمل من أجله وهو ما يتأتى بشرطين أساسيين هما:

وجود قوى وتكوينات اجتماعية فاعله، في ظل دستور وإطار قانوني مرن يستوعب نشاطية تلك المنظمات، مع وجود ثقافة مجتمعية تشجع هذا الدور وتؤكد على محوريته في تأسيس الدولة المدنية الحديثة.

وجود إطار مؤسسي حاكم لمنظمات المجتمع المدني ومصادر تمويلها والتزام واضح من تلك المنظمات بالديمقراطية والشفافية في إدارة شؤونها الداخلية ونمط العلاقة فيما بينها.

وأخيرًا فإن علاقة التأثير والتأثر بين منظمات المجتمع المدني وقضية الديمقراطية هي علاقة عضوية محورها التأثر المتبادل فكلاهما لا غنى للآخر عنه، وهو ما يدفعنا إلى القول أن المجتمع المدني هو عامل محفز للديمقراطية وهذه الأخيرة هي عامل دعم ومساندة لتلك المنظمات في ظل دولة مدنية حديثة تؤمن بقيم المواطنة البعيدة عن أية تقاطعات اثنية أو دينية أو جغرافية.

المحاضرة :(10)

المجتمع المدني والمواطنة.

1.مفهوم المواطنة

لعلَّ التجارب التاريخية أفرزت معانٍ مختلفة للمواطنة فكراً وممارسةً تفاوتت قرباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين. وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت في إفرازها لمفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيداً عن الزمان والمكان بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية ، ومن ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسط وإنما باعتبار أنَّه نشأ ونما في ظل مرجعيات فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها. ولأن قضية المواطنة محوراً رئيساً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة ، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.

إلا أنَّ المواطنة وعلى الرغم من تأثرها بالتطورات السياسية وبتعدد الثقافات المجتمعية والأيديولوجية، تبقَ بمفهومها إطاراً يستوعب الجميع، فمن خلال تطور مفهوم المواطنة عبر العصور نستنتج أن قيم المواطنة وأسسها وممارستها بدأت مع بداية الإنسان، وحاجته إلى غيره من بني جلده ،فالإنسان يحتاج إلى غيره من البشر، لكي يبلغ التعاون معهم لغاية العملية في الحياة وهكذا فرضت الطبيعة على الإنسان أن يكون مدنيا بالطبع،

وبالإضافة إلى أن كل فترة من الفترات تكمل الفترة السابقة لها وتأتي بالبديل حتى أصبحت الآن كلمة المواطنة تحتل دلالة المشاركة في تفعيل النشاط المجتمعي للإنسان .

أولا. المواطنة لغة :

المواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن : المنزل تقيم به وهو " موطن الإنسان ومحله" ، وطن يطن وطناً : أقام به ، وطن البلد : اتخذه وطناً ، توطن البلد : أتخذه وطناً ، وجمع الوطن أوطان : منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد ، وتوطنت نفسه على الأمر : حملت عليه ، والمواطن جمع موطن : هو الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب، قال الله تعالى: " لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ..." ،والمواطن : الذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه . وأوطن الأرض : وطنها واستوطنها ، و اتطنها أي أتخذها وطناً ومواطنة : مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقامة ومولداً لأن الفعل على وزن (فاعل).

ثانيا. المواطنة اصطلاحا:

أما اصطلاحا المواطنة فهي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ،ولفظة citizen ولفظة citoyen الفرنسية اشتقا من الأصل اللاتيني civitas الذي يشير إلى المواطن ساكن المدينة عند اليونان والرومان قديما، أي أن فكرة المواطنة في بادئ الأمر كانت مرتبطة بشكل أساسي بمسألة الإقامة فلفظة Citizen الانجليزية كانت غير شائعة الاستخدام خلال فترة العصور الوسطى مثلما كانت لفظة denizen والتي تعني الساكن أو القاطن وهو الأمر نفسه في اللغة الفرنسية ،حيث إن الأصل اللغوي يؤيد بشكل تام إن المصطلح الفرنسي مواطن citoyen مشتق من المدينة cite أي جماعة من المواطنين

يتمتعون بحقوق محددة في إطار مدينة معينة ،بل إن عملية التفرقة بين من يحمل صفة المواطن ومن لا يحملها، ترتكز عندئذ على محل إقامة الشخص، فقد كان من الشائع اعتبار ساكني المدينة مواطنين، بينما الغرباء ممن يقيمون خلف أسوار المدينة يعتبرون من الرعايا.

وتعني المواطنة كمكانة قانونية الارتباط الرسمي بالدولة أو الأمة و هي القدرة على المشاركة في التجربة الحياتية ،وهي تشمل كل ما يجعل الفرد أكثر فائدة وقيمة لآخرين ويتيح المشاركة بقيمة في خبرات الآخرين، فالمواطنة تجعل العقل اجتماعيا ،وتجعل خبراته قابلة للانتقال إلى الأفضل للفرد والجماعة.

كما تشير المواطنة إلى " أنها انتماء إلى تراب تحدده حدود جغرافية " أي كل من ينتمون إلى ذلك التراب، مواطنون يستحقون ما يترتب على هذه المواطنة من الحقوق والواجبات التي تنظم بينهم سائر العلاقات و تعرف المواطنة أيضا(هي عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة ويترتب على ذلك مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين تمثل الحقوق والواجبات).

وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات .

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى (ان المواطنة بأنها علاقة الفرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة،وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق ،وبالتالي هي تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة).وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالبا ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقا أخرى مثل الحماية في الخارج .

وتعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بانها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى امة أو وطن وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على انها مكانة او علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي والمتمثل في الدولة ،ومن خلال هذه العلاقة يقدم الأول الولاء ،ويتولى الطرف الثاني الحماية ،وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد ودولته عن طريق القانون.

وبالرجوع إلى أهم المراجع التي تناولت المواطنة يمكننا تعريف المواطنة إجرائيا بأنها:

ماهية وجود الإنسان في مجتمعه ،والتي تتم من خلال العضوية الكاملة التي تنشأ من علاقة بين فرد ودولته كما يحددها القانون ،وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب ،والتزامه باحترام القوانين وتنفيذها، وبما تمنحه من حقوق عن طريق المشاركة الفعلية ،كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة".

3.أهمية المواطنة

للمواطنة أهمية في تطور الدولة والمجتمع ،لأنها تساهم بشكل كبير في ضمان الشراكة، والشفافية و الديمقراطية، والرقي بقيم المساواة والعدل والحرية وتبرز أهميتها أكثر فـــــــي :

أ .العمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية ترابط المجتمع واعتزاز المواطن بوطنه ودولته، و تفعيل حق المواطنة، وتدفعه إلى تطوير مجتمعه عامة ووطنه خاصة والدفاع عنه.

"فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، تلتزم قاعدة المساواة وعدم التمييز،والتنافس في الفضاء الاجتماعي، و تضبطه بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، وتسعى بوسائل قانونية وسلمية إلى الاستفادة من هذا التنوع في تمتين قاعدة الوحدة الوطنية .

ب. تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته. وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة في تجاه أحدهما للآخر، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى المشاركة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في الوقت نفسه ذلك أن "متانة النسيج الوطني تتطلب التسليم بمفهوم المواطنة، مفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدارته. و لا يمكن أن تتحقق المواطنة، بدون مواطن يشعر شعورا حقيقيا بحقوقه وواجباته في

وطنه. فلا مواطنة بدون مواطن، وال مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته.

ج. تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم المساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه.

د. الاعتراف بالتنوع والتعدد العرقي واللغوي والسياسي والثقافي والاقتصادي و الاجتماعي، و المواطنة تعمل على صون هذا التنوع والتعدد واحترامه.

المحاضرة :(11)

حقوق المواطنة وواجباتها

انطلاقا مما سبق ذكره أن هناك قواسم مشتركة لسمات المفهوم تتمثل في الانتماء للوطن، ومعرفة الحقوق والواجبات والالتزام بها، والتواصل بين الأفراد ومجتمعهم بما يتفق مع القوانين الدستورية، والمعايير المجتمعية.

فيقصد بالحقوق المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع، اي المزايا التي يشعر الفرد أو الجماعة أن من حقهم أن يحصلوا عليها من المجتمع، والحقوق هي سلطة يخولها القانون لشخص ما، لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقا لمصلحته يعترف بها القانون.

أما معنى الواجب فيتمثل في أي أفعال تفرضها قواعد مقبولة تحكم أي ناحية هامة من نواحي الحياة الاجتماعية أو أي عمل تعاوني، وهذه الواجبات تتمثل في الواجبات الخلقية، والقانونية، والوطنية، والاجتماعية، والعقائدية.

1. حقوق المواطنة

إن التمتع بمنظومة الحقوق الإنسانية في كنف الدولة فرض على أفراد المجتمع ضرورة تحمل المسؤوليات ،حيث اهتم العالم بحقوق الإنسان من خلال المواثيق والعهود الدولية التي تلزم كافة الدول الموقعة عليها بان تضمن للأفراد حقوقهم ، حقوق المواطنة هي حقوق

طبيعية يتعين أن يتمتع بها كل إنسان كما يتعين أن توفرها وتلتزم بها سلطة الحكم التي تستمد شرعيتها من إدارة موطنيها ،وهي ترتبط معهم بعقد إجماعي ينظم هذه الحقوق ويحدد الآليات التي تكفل احترامها وتضمن التزام الطرفين بها، ويمكن تحديد هذه الحقوق فيما يلي:

أولا.الحقوق المدنية والسياسية .

إن حقوق المواطنة وما تمنحه للفرد من حقوق سياسية ومدنية هي الركن الأساسي لأي عملية تطوير ديمقراطي ،فالحقوق المدنية التي تشمل حريته الفردية وحرمة الحياة الخاصة ،وحرية التنقل والإقامة ،وحق اللجوء ،وحرية الفكر وحريته في التعبير والملكية والحصول على العدالة في مواجهة من يظلمونه ،وهي الحقوق التي تجسدها وترعاها وتحميها المؤسسات القضائية.

أما الحقوق السياسية فهي التي تضمن حقه في المشاركة في إدارة الشؤون العامة كتقلده للوظائف العامة أو كناشط وعضو فاعل في بنية النظام السياسي أو كناخب وحقه في نقد القرارات السياسية ،وهو ما تضمنه وتجسده مؤسسات البرلمان والمجالس المحلية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيا.الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

وهي تشمل الحقوق الاقتصادية في حق كل مواطن في العمل ،والحقوق النقابية بما في ذلك الحق في الإضراب ،الحق في مستوى معيشي لائق ،وتتمثل الحقوق الاجتماعية في:حق

كل مواطن بحدّ أدنى من الرفاه الاجتماعي،والاقتصادي،وتوفير الحماية الاجتماعية ،والحق في الرعاية الصحية،والحق في الغذاء الكافي،والحق في التأمين الاجتماعي،والحق في المسكن، والحق في بيئة نظيفة،والحق في خدمات كافية لكل مواطن.

أما الحقوق الثقافية بما فيها حق المشاركة في حياة المجتمع الثقافية، والحق لكل مواطن بالتعليم في مؤسسات التنشئة التي تضمن تربية سليمة وصحيحة لأبنائنا على حب الوطن وقيم المواطنة والمساواة والحق في التنوع وقبول الآخر.

2. وجبات المواطنة.

تعتبر واجبات المواطنة المترتبة عليها نتيجة طبيعية، ومنطقية، وضرورية، وأمراً مقبولاً في ظل نظام المواطنة. وهو نظام حقيقي يوفر الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين، وبشكل متساو دون تمييز بأي اعتبار.فمقابل الحقوق تظهر هذه الواجبات التي يجب أن يؤديها المواطنون أيضا بشكل متساو بين الجميع وبدون تمييز لأي سبب من الأسباب ،فهي علاقة تبادلية والهدف منها هو مصلحة الفرد والدولة وتحسين الأوضاع في المجتمع وتطويره نحو الأفضل. وهذه الواجبات قد ينص عليها القانون وبالتالي تتحدد بشكل رسمي،وقد تكون هذه الواجبات مفهومة ضمناً للمواطن فيلتزم بها، وتتمثل هذه الواجبات فيما يأتي:

* احترام الدستور والقانون والنظام العام.

* واجب دفع الضرائب للدولة.

* التكاتف مع أفراد المجتمع.

* واجب العمل على تنمية الدولة والحفاظ على الممتلكات العامة.

* المشاركة الفاعلة بأبعادها السياسية والاجتماعية.

* عدم خيانة الوطن والتصدي للشائعات.

* واجب أداء الخدمات الإلزامية كالخدمة العسكرية.

* الالتزام بالواجبات الدينية والاجتماعية.

وجدير بالتأكيد أن الجوانب السياسية والمدنية والقانونية من حقوق المواطنة وواجباتها ليست كافية للتعبير عن مراعاة مبدأ المواطنة ،وليست بالضرورة متجانسة أو متساوية بالنسبة لكل الأفراد والمجتمعات هذا من جهة ،لأنها تختلف باختلاف إيديولوجيات الدول والإشكالات السياسية والثقافية والاجتماعية التي أثارتها المواطنة تاريخيا ،ومن جهة ثانية لا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات، بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات، التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك بتشبع هذا المواطن بقيم وثقافة القانون، التي تعني أنَّ الاحتكام إلى مقتضياته هي الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق.

قيم المواطنة

لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات ،والقيم إحدى مكونات الثقافة ،و تعد من المفاهيم الجوهرية في كافة ميادين الحياة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية ،لأنها تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها،وتسهل التعامل و التفاعل بين الأفراد والجماعات،والقيم نتاج للتفاعل بين الفرد ومجتمعه وخاصية يتميز بها الإنسان عن غيره من الكائنات الحية الأخرى.

عندما نتكلم عن تعريف القيم فنجد أن وجهات النظر تعددت و اختلف العلماء في تحديد مفهومها، فمثلا علماء الاقتصاد يهتمون بشكل أساسي بكل شيء له منفعة مادية مع تلبية المطالب الأساسية للأفراد، بينما علماء الاجتماع فيعتبرون القيم حقائق أساسية هامة في البناء الاجتماعي وهي بمثابة عناصر بنائية تشتق أساسا من التفاعل الاجتماعي

ومن هنا يمكن تعريف القيمة :بأنها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما، مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد بالتالي المرغوب وغير المرغوب فيه وتعتبر القيم موجهات لسلوك الأفراد ضمن ثقافة معينة أو مجتمع معين وتكتسب عبر التنشئة الاجتماعية ويعطيها الأفراد اهتماما خاصا، وتشكل مبادئ تتكامل فيها الأهداف الفردية مع الأهداف العامة.

إن الاهتمام بالقيم وغرسها وتوجيهها هي إحدى المهمات والأهداف الرئيسة للتنشئة الاجتماعية والسياسية والاجتماعية وهي بمثابة أعمدة البناء للمجتمع ،وان صلحت وسارت في الاتجاه الصحيح صلح النشئ وسادت معاني الثبات والاستقرار والاعتدال والاستقامة في المجتمع بمعناه الواسع .

ولعل المواطنة وربطها بالقيم، تعتبر من أهم اللبنات الأساسية في بناء المجتمعات، لذا أصبحت المواطنة من القضايا التي تطرح عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية البشرية أو الإنسانية، ومشاريع الإصلاح والتطوير.

1أنواعها

من خلال ما تقدم يتبين أن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، وديناميكية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع؛ وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبياً هذه المتطلبات من دولة إلى أُخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد ومستوى النضج السياسي، فأنه لا بد من توفر مجموعة من القيم الأساسية المشتركة ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومن أهم القيم التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها مايلي :

أولا. قيمة المساواة.

تعد قيمة لمساواة بين الناس من القيم الأساسية التي أكدت عليها الأديان السماوية ،وهي ليست من قيم المواطنة فقط،وإنما هي تمثل جوهر الديمقراطية الصحيحة،فالمواطنون متساوون أمام القانون بصرف النظر عن أي اعتبار للفروقات

الطبيعية، كاللون والجنس والعرق، أو للفروقات الثقافية،كالدين والمعتقد والإثنية والقومية والرأي السياسي والانتماء العائلي، وما إلى ذلك من اختلافات تخرج بطبيعتها عن مضمون التعاقد المؤسس للانتماء الوطني القائم على إرادة العيش المشترك، كما ان مبدأ المساواة كأصل عام يتفرع عنها مجالات عديدة نذكر منها ما يلي :

أ.المساواة إمام القانون ويقصد به أن الناس يولدون ويعيشون أحرار وسواسية أمام القانون ،في الكرامة والحقوق والوظائف العامة.

ب. المساواة أمام المرافق العامة ،وهي كل مرفق وجد لهدف إشباع الحاجات العامة للجميع ،بما في ذلك مرفق الأمن والتعليم والصحة وغيرها.

ج.المساواة أمام المنافع الاجتماعية بمعنى التمتع بالحقوق وعدم التفاوت فيها ،فكما ان للمواطن حقوقا محفوظة عليه واجبات يدفعها للدولة نظير خدمات يتمتع بها كغيره من المواطنين.

لقد ساهمت هذه الخطوات في تحسين تطبيق قيمة المساواة بصورة متدرجة في الدولة الحديثة ،حيث أصبح الإنسان بفضل مبدأ المواطنة مواطنا متساوياً في الحقوق والواجبات مع جميع المواطنين الآخرين، ومتساوياً معهم من حيث مصدر السلطة، فالمواطن يساوي صوتاً في صندوق الاقتراع بصرف النظر عن جميع أنواع الاختلافات.

ثانيا .قيمة العدالة:

العدالة قيمة ضرورية في المواطنة لأنه بالعدالة والعدل فقط يمكن أن تكون هناك مساواة بين المواطنين في جميع جوانبها كما أن العدل يضمن الحفاظ على الحقوق وأداء الواجبات من طرف المواطنين ،وبوجود العدل يحس المواطنين بالمساواة وتكافؤ الفرص، ما يحفز روح المواطنة فيهم ،كلما انتشرت العدالة الاجتماعية ازداد انتماء الأفراد لوطنهم وتجذرت وطنيتهم أكثر.

ثالثا. قيمة الولاء والانتماء .

تكمن قيمة الأفراد والمجتمعات ومكانة الأمم والحضارات في مقدار ولائها وانتمائها لأصولها وثوابتها ،ومن هنا تظهر أهمية الولاء الوطني باعتباره الأساس الأول الذي يخول للفرد المطالبة بحقوقه ،وبالتالي تأدية واجباته ضمن إطار قيم المواطنة ،أما الانتماء فهو تعبير عن رابطة معنوية بين الفرد ودوائر مجتمعه المختلفة ،كونها تقوم على أساس حاجة الفرد لتأكيد ذاته ضمن كيان اكبر يمنحه الأمن والحماية.

لذا يعد الولاء والانتماء بمثابة القاعدة التي تتشكل عليها المواطنة ،ومن احتياجات الوطن الهامة ،فالرابطة التي تجمع المواطن بوطنه لا خضوع فيها إلا لسيادة القانون وما يتجلّى الارتباط الوجداني بأنّه معني بخدمة الوطن والعمل على تنميته،وعلاقتهم بمؤسسات الدّولة والولاء للوطن واعتبار المصالح العليا فوق كلّ الاعتبارات.

رابعا. قيمة المشاركة.

يشار الى مفهوم المشاركة بمصطلح السلوك الحضاري باعتبار هذا السلوك من متطلبات وقيم المواطنة ، والمشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية ولوج الجميع لمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنَّها متاحة أمام الجميع دون أي تمييز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادة عموم المواطنات والمواطنين من الخدمات العامة، ومروراً بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الأبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاء بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة وولوج مواقع القرار،والمشاركة في الانتخابات.

ومن هنا فان المواطنة تعتمد على المشاركة الفاعلة لا المنفعلة،والتي تتأسس على الاتفاق والإجماع القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق السلم وضمان الحقوق ،و تتنوع أشكال ودرجات المشاركة وتزداد أكثر لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية أو الجماعية من خلال الانخراط في المؤسسات الطوعية والمجتمعية.

علاقة المجتمع المدني بالمواطنة.

ومما سبق ذكره فان المجتمع المدني أصبح من الفواعل الهامة ووسيلة من بين وسائل متعددة أمام المواطنين ليمارسوا مواطنتهم، إلا أن طبيعة النظم السياسية حولت المجتمع المدني إلى وسيلة محدودة من حيث العدد والتأثير.

ومع الانبعاثة الجديدة ظهر الاهتمام الأكاديمي والسياسي بدور المجتمع المدني عالمياً في نهاية ثمانينات القرن المنصرم وتبلورت معه نظرية المجتمع المدني التي ترى في المجتمع المدني الوسيلة الأنسب لترسيخ وتنمية قيم المواطنة في الدول النامية، حتى أصبح المجتمع المدني مدرجاً ضمن أجندات الحكومات للاضطلاع بالمسارات التنموية، فاهتمت بشكل كبير في تنميته ضمن محاولاتها لتحديث الدولة في الألفية الجديدة.

إن هذه العلاقة بين متطلبات تكوين المجتمع المدني والمواطنة تتطلب ترسيخ اكبر للقيم الديمقراطية حتى تصبح جزءاً فعالاً في ثقافة المجتمع وتدفعه لبناء مجتمع مدني

يواكب مستلزمات العصر في الانفتاح والتطور،فالمواطنة هي ممارسة الانسان لحقوقه وحرياته في الرأي والتفكير

ومن هنا فمواطنة الحقوق والواجبات تدعم منظمات المجتمع المدني هو البيئة الطبيعية التي تنمو في احظانها القيم المواطناتية و الديمقراطية .فتعميق ممارسة روح المواطنة وتحقيق الشعور بالانتماء والولاء ودعمها في المجتمع تعتبر عامل أساسي في قيام دولة المؤسسات وبالتالي القضاء على حدوث الفجوة بين سياسة السلطة الحاكمة والمجتمع،

ويتم ترسيخ قيم المواطنة من خلال منظمات المجتمع المدني التي تعتبر جزءا هاما وفضاءا مناسبا ،لأنها تعتبر من أهم قنوات المشاركة الشعبية بالرغم من أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً و انها لا تسعى للوصول الى السلطة السياسية إلا أن أعضاء هذه المنظمات هي أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في النشاط الاجتماعي والسياسي .

ان الدور الهام للمجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة و توفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية و تأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به مؤسساته من دور و مهام في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية في تعزيز للقيم الديمقراطية والشعور بالمواطنة والانتماء والولاء.

ويمارس المجتمع المدني جملة من النشاطات والممارسات في تعزيز قيم المواطنة ومن أهم هذه الممارسات مايلي :

- القيام بنشاط جماعي ضمن قاعدة الحقوق و الواجبات .

- التعبير عن الرأي المشاركة في المنافسات و المشاركة في اتخاذ القرارات .

- ممارسة اعضاء المجتمع المدني لحقوقهم في التصويت و الترشيح من خلال المشاركة في الانتخابات .

- يلعب العضو دورا في أهداف النشاط و متابعته و تقييمهو مراقبة اداء الهيئات القيادية للمنظمة.

ويقوم المجتمع المدني بجملة من الوظائف المتعددة لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لهذه المؤسسات بل تمتد إلى المجتمع كله فتوفر لأعضائها خبرات هامة للممارسات السياسية والاجتماعية المفيدة للدولة والمجتمع معا.

اضاقة الى كل ما سبق فمن الوظائف المهمة التي يؤديها المجتمع المدني هي نشر الوعي المواطناتي في المجتمع ،باحترام قيم النزوع للعمل الطوعي ،والعمل الجماعي ،قبول الاختلاف بين الذات و الأخر ،حل النزعات بطرق سلمية على أساس الاحترام و التسامح و التعاون و التنافس السلمي ،بالإضافة إلى الالتزام بالمحاسبة و الشفافية في العمل و هذه القيم في مجملها تعتبر قيم عليا و هي خطوات هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع و بدون توافر هذه القيم يستحيل بناء دولة ومجتمع يسودها العيش الكريم والمحترم.

كما يستحيل بناء هذا المجتمع دون الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية و بالأخص حرية الرأي و التعبير و التجمع و التنظيم و بذلك فان مهمة المجتمع المدني هي نشر الثقافة المدنية . وتتأكد هذه المهمة أيضا في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني حيث تدرب أعضاءها على هذه القيم النبيلة.

المحور السادس. الدولة والمجتمع المدني في الجزائر.

المحاضرة :(12)

إن تحول الأنظمة السياسية في البلدان العربية والعالم الثالث قد تسارعت وتيرته ،عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي ،وما تبعه من انهيار لدول المنظومة الاشتراكية ،إذ لم يعد هناك سبيل سوى الاندماج في المنظومة الجديدة ،وهو بديل أخر القادر للخروج من المشاكل المجتمعية ،هذا التطور الذي شهده العالم في العقود الأخيرة ،شجع على بروز حراك اجتماعي وسياسي تأسس على أثره مجتمع مدني حديث وواضح الأهداف ،يؤكد على العمل الديمقراطي والتعددية وحقوق الإنسان ،والحد من السلطة المطلقة للدولة ،وضمان حريات التعبير والحقوق الأساسية.

فالمجتمع المدني الجزائري ارتبط ظهوره بالإحداث السياسية التي شهدتها البلاد ،وعرف شيوعا كبيرا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ،وتزايد الاهتمام به أكثر في إطار الحيوية التي اكتسبها من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال السياسي .

و في ظل الحراك الذي عرفته الجزائر ،وما رافقه من تغييرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية والياتها بعد إقرار التعددية الحزبية ،دخل المجتمع المدني في الجزائر لغة الاستعمال اليومية وعرف رواجا كبيرا على السنة السياسيين ،حيث أصبح ينظر إليه بوصفه دافعا أساسيا في تحقيق الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي ،وهذا بفضل

مساندة الإعلام ،الذي لعب دورا مهما في الدعاية والدفاع عنه، وحمايته في الكثير من الحالات.

أولا.مراحل تطور المجتمع المدني في الجزائر

شهدت الجزائر طوال تاريخها أشكالا مختلفة ،ودرجات معينة من فعاليات المجتمع المدني تزيد في مرحلة وتنقص في مرحلة أخرى ،وكان الجانب الأساسي الحاضر من المجتمع المدني في الجزائر هو الجانب الاجتماعي و الاقتصادي ، أما الجانب السياسي فليس له حضور قوي إلا في فترات محدودة، لكن الجانب الأقوى هو الجانب الاجتماعي، حيث شهدت الجزائر ألوانا عديدة من التكافل الاجتماعي، أما حديثا فقد ظهرت أشكالا حديثة من تكوينات المجتمع المدني، من نقابات وجمعيات وغيرها، ومرت بعدة أطوار من حيث دورها وطبيعتها وعلاقتها بالدولة،ويمكن القول إجمالا إن المجتمع المدني في الجزائر مر بعدة مراحل ،ويمكن تقسيمها كما يلي :

1.المجتمع المدني في الجزائر قبل الاستقلال:

يمكن القول بأن المواطنين الجزائريين، قد تعارفوا عبر الزمن على ممارسات متنوعة من العمل التطوعي الجماعي ،الذي يعتبر كمفهوم محوري في الأدبيات التي ينادي بها منظرو المجتمع المدني الحديث.

لقد شهدت الجزائر في هذه المرحلة بروز عدة جمعيات تقليدية ذات طابع ديني في الغالب وقد اقتصر مجال تدخلها على الجانبيين الاجتماعي و الأخلاقي، هو ما ارتبط في الثقافة الجزائرية بمصطلح "التويزة" أي العمل التطوعي المجاني، وقد عمدت السلطات الاستعمارية على تفكيك تلك الجمعيات وتهميشها، أو استخدامها لأغراضها ومصالحها، وفي

بداية القرن العشرين ظهرت الأشكال الحديثة من الجمعيات التي كانت في البداية مختلطة ونخبوية، بمعنى أنها كانت جمعيات فرنسية في الأساس، وأنظم إليها المثقفون الجزائريون المتفرنسون.

و قد راج هذا النوع في فترة معينة ،إلى أن ظهرت جمعيات تقوم على الهوية الجزائرية، والتي تمثل البداية الحقيقية للحركة الجمعوية الجزائرية، والملاحظ أن تلك الجمعيات لجأت إلى تمييز نفسها عن الجمعيات المختلطة باختيار أسماء ذات طابع إسلامي، كالجمعية الإسلامية للملاكمة الجمعية الإسلامية للمسرح، وأصبح هذا النوع من الجمعيات فيما بعد سندا سياسيا وإيديولوجيا للحركة الوطنية .

2.المجتمع المدني في الجزائر بعد الاستقلال:

هذه المرحلة تزامنت مع حصول الجزائر على استقلالها، حيث ورثت قانونا فرنسيا للجمعيات، إلا أنه لم يطبق بالشكل الصحيح، وقامت الدولة بفرض سيطرتها على النشاط الاجتماعي لكل فظاءاتها، وكان ذلك مرتبط بتصور الدولة لذاتها، فهي كانت تعتبر نفسها الفاعل الوحيد للتعبير الاجتماعي والاقتصادي .

استمرار التحكم في المجتمع المدني ،و لكن في ظل السياسة الوطنية التي تسعى إلى استيعاب كل البنى الاجتماعية و كذا السياسات الداخلية ،نتيجة للأوضاع التي عرفتها الجزائر، ولم تكن لتؤهلها كي تجعل لنفسها منظومة قانونية خاصة بها ،لهذا عملت على تبني القوانين الفرنسية في الدولة الجزائرية المستقلة

لقد كان صدور هذا الفعل نتيجة لتصورات من طرف النخبة السياسية الحاكمة آنذاك ،والتي كانت ترى بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تدمج في طبيعة

النظام السياسي المتبع، بزعامة الحزب الوحيد "جبهة التحرير الوطني" ،والذي ضم مجموعة من الجمعيات الكبيرة التي أطلق عليها المنظمات الجماهيرية، كإتحاد العمال الجزائريين، واتحاد الفلاحين الجزائريين، واتحاد النساء ... الخ، أما الجمعيات خارج هذه السيطرة ،فكانت غير مرخصة، إلا في حالات استثنائية مثل جمعية أولياء التلاميذ والجمعيات الرياضية.

و بحلول عام 1971 تم إصدار مرسوم جديد للجمعيات (71-79)، وهو أول نص قانوني جزائري بعد الاستقلال، يقضي بأن إنشاء أي جمعية يتطلب الحصول على رخصة من وزارة الداخلية ،ورخصة أخرى من الولاية.

و في هذه المرحلة التي ارتبطت بأزمة اقتصادية حادة سببها انهيار أسعار النفط، أدت إلى تفاقم مديونية الجزائر الخارجية ،مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إعادة جدولة للديون ،لكنها لم تستطع مواجهة تدهور الأوضاع الداخلية ،التي أدت ظهور حركات احتجاجية وكانت البداية للانفتاح السياسي والاقتصادي.

لقد أدى هذا التحول إلى إدخال تغيير دستوري نص على تبني الجزائر للنهج الليبرالي، بما يتضمنه من قبول التعددية الحزبية والنقابية ،وكذلك حق تكوين الجمعيات، وبذلك شهدت الجزائر أول تجربة اجتماعية معترف بها ،وهي فترة يمكن تسميتها بفترة ولادة المجتمع المدني الحديث،حيث عرف المجتمع الجزائري أزمة حقيقية أصابت كل قطاعاته، ومست أغلب فئاته الاجتماعية، وذلك منذ أن بدأت معالمها تتضح مع منتصف الثمانيات، ومن حينها بدأت الأزمة الاقتصادية تتفاقم، وجراء ذلك اتسعت الحركات الاجتماعية أكثر فأكثر، لتمس مختلف القطاعات، وأمام هذا المد في التذمر الشعبي بدأت ترتفع أصوات

على مستويات فئوية عليا تنادي بالمزيد من الحرية، كحرية الرأي وحرية التجمع، وحرية إنشاء التنظيمات السياسية أو الثقافية، ومن جهتها تبنت الفئات الشعبية المطالبة بضمان حد من المساواة و العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل أمام الجميع.

لقد أكدت النصوص الدستورية على ترسيخ الممارسة الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى صياغة منظومة قانونية تسمح بنمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة، و تأكيدها على وجود الآليات الكفيلة وتفعيل كل مؤسسات الدولة، مما أدى إلى الحد من الأزمة التي كادت أن تعصف بوحدة الجزائر ومكانتها على الساحة الدولية، والإسراع في انتشار ثقافة السلم بين فئات المجتمع .

وما عرفته الساحة السياسية الجزائرية من أحداث أدت إلى تهدئة الأوضاع والتي تكللت في نهاية المطاف بإعادة السلم والطمأنينة للجزائريين بفضل سياسة الوئام المدني و المصالحة الوطنية التي صادق عليها البرلمان حيث تحسن الوضع الأمني، وبدأت الحياة تدب في الكثير من تنظيمات المجتمع المدني التي عرفت حيوية وحركية خاصة،مع تسارع الأحداث التي أدت إلى بروز دورا جديدا لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للبلاد .

ثانيا.المجتمع المدني في الجزائر وعلاقته بالدولة

شهدت منظمات المجتمع المدني في الجزائر تطورات كبيرة عمقت في مضمونها الاجتماعي وأصبحت فاعلا وشريكا سياسيا في عملية التنمية،وازدادت أهمية المجتمع المدني، ونضج منظماته لما يقوم به من دور في تنظيم مشاركة الناس وتفعيلها في تقرير مصائرهم ومواجهة

السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وتأكيد إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، والإسهام بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري.

إن الانفتاح الذي عرفته الجزائر، بسبب التغيرات الدولية والمطالب الداخلية، أدى إلى قيام دولة دستورية عصرية، ولو على مستوى النصوص، تؤمن بالديمقراطية، وتتبنى لحقوق الإنسان وتؤمن بدور الأفراد والجماعات، وتعمل على إرساء ثقافة المشاركة ،كان له الأثر في تزايد نشاط الأفراد وإتساع رقعة المجتمع المدني، الذي أصبح أحد المتطلبات الأساسية في الدولة العصرية لما يقوم به من أدوار في عملية التنشئة والتحديث السياسي.

المحاضرة :(13)

ثالثا.المجتمع المدني الجزائري أثناء الأزمات

شهدت الجزائر أحداث داخلية و خارجية، كانت دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي على إجراء سلسلة من التحولات التي صاحبتها العديد من التغيرات السياسية والاجتماعية التي أفرزت عدة أزمات ،كان أبرزها الأزمة السياسية والأمنية ،التي كادت أن تقضي على الدولة والمجتمع معا ،وينصب تركيزنا هنا على استعراض أهم تداعياتها على منظمات المجتمع المدني ،وكيفية التعاطي معها.

حيث برز دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح، وأصبح أكثر أهمية في أوقات الأزمات، من خلال الحضور اللافت للعديد من المنظمات و الهيئات و النقابات و الجمعيات في واجهة الأحداث الوطنية، و بخاصة في الأزمات و الكوارث الطبيعية.

كما قدمت منظمات المجتمع المدني الجزائري نموذجاً هاماً في التعامل ،مع هذه الأزمات وهو تعاملها مع المحنة الوطنية ،التي مرت بها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي ،و دخول الجزائر دوامة العنف السياسي، حيث تمكنت العديد من المنظمات المدنية من مختلف شرائح المجتمع، أن تتجاوز حدود النمطية و القوالب الجاهزة ،التي كانت تحكم الاتحادات المهنية و المنظمات الجماهيرية و النقابات و وسائل الإعلام، في بداية عصر التعددية الحزبية و الإعلامية في الجزائر ،و أظهرت قدرة جديدة في التعامل مع آثار المحنة، و تناقضات المأساة و ساهمت بصورة مباشرة في إنقاذ الدولة من الانهيار،و هو ما يجعلنا نسلم أن تلك الجهود التي قدمها المجتمع المدني ابتداء من 1992 ،هي أولى الإرهاصات الفعلية في مشروع بناء المجتمع المدني المنشود.

رابعا.الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر

صاحب الانتشار الواسع للمجتمع المدني خلال السنوات الأخيرة، ومع صدور القوانين المنظمة له، نشوء عدد كبير من الصعوبات لهذه المنظمات المدنية، يتركز بعضها في صعوبات تخص هذه المنظمات، وصعوبات أخرى تتعلق بعلاقتها مع الدولة والمجتمع.

كما أن غياب النصوص القانونية الحديثة ،والتزايد الهائل في إعداد منظمات المجتمع المدني بما فيها من جمعيات ونقابات، وجدت الدولة نفسها في حالة قانونية غير قادرة على ملاحقة التطورات المحيطة بها ،وعليه نستعرض بعض الصعوبات التي تواجه عمل المجتمع المدني في الجزائر كالتالي:

1.الصعوبات على مستوى المجتمع المدني:

يواجه المجتمع المدني في الجزائر مجموعة من المشاكل والصعوبات ،نقسمها إلى نوعين:

أ.الصعوبات الذاتية

و تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية، وبانخفاض درجة التفاعل الديمقراطي داخل منظمات المجتمع المدني في الجزائر، حيث يرتكز العمل على أشخاص قليلين في قيادتها، وتوزع المناصب الأخرى بين أفراد محدودين، أو إسناد المشاريع المالية إلى الأقارب، وغياب الشفافية والوضوح في كيفية صرفها،كل هذه العوامل التنظيمية تعرقل عمل المجتمع المدني ،على الانخراط بشكل فعال في العملية المجتمعية.

يتضح أيضا من خلال تزعم بعض القيادات على هذه المنظمات منذ نشأتها، وأصبحت لديها قناعة ،بأنهم أولوا الفضل في وجودها، وبالتالي لا مجال للتنازل عن قيادتها، حتى لو اضطر الأمر إلى تفكيكها وحلها، وهو ما يجعل أغلب تنظيمات المجتمع المدني في موقف ضعف ،أمام الدولة نتيجة هذه الصراعات والصعوبات الداخلية، إضافة إلى كل ذلك أن معظم الذين انظموا إلى المجتمع المدني الجزائري ،يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة ،باحتلالهم المناصب السياسية مستقبلا.

ب. الصعوبات الموضوعية:

فهي تلك التي يواجهها المجتمع المدني في الجزائر، فإن أهمها من الناحية التاريخية هي تسييس العمل المدني، من خلال إستراتيجية الإخضاع والاحتواء ،حيث لم تنظر السلطات السياسية في الجزائر إلى المجتمع المدني بمنطق الرضا والقبول، ولم تكن تتعامل مع

الجمعيات والمنظمات الحقوقية والنقابات، إلا بمنطق تصور الدولة لعلاقتها بالمجتمع، وهي تلك العلاقة المبنية على الإخضاع والتحكم، وباحتكار مصدر كل المبادرات.

2. الصعوبات على مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني :

إن التطرق لإشكالية أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر ،يتطلب العودة إلى طبيعة العلاقة السائدة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث تقوم الدولة دائما بتقوية قبضتها، حتى يمكنها ذلك من خلق تجانس في هرم السلطة عبر وضع إستراتيجية ،تمكنها من مواصلة سيطرتها على المجتمع ومراقبته، وذلك عبر العراقيل التي أقامتها لذلك، وتكمن فيما يلـي:

أ. الإطار القانوني:

رغم صدور القانون الخاص بالجمعيات لعام 1990، وإعطائه هامش من الحرية لتنظيمات المجتمع المدني، إلا أن هذا القانون اهتم بالجوانب الشكلية، وتغاضى عن جوانب أخرى، فهو يضع العديد من القيود التي تؤثر على نشاط منظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها التصريح المسبق بتشكيل هذه المنظمات، وإثقال كاهلها بالمصاريف عند تكوينها لملفها الإداري.

ب. المقرات

تعتبر المقرات من ضمن المشاكل الكبرى التي يعاني منها المجتمع المدني، والتي تعود إلى الأزمة العمرانية الخانقة التي تعيشها الجزائر، إذ تمنح المقرات إلى الجمعيات المقربة فقط من السلطة، أو التي لا تضر بمصالحها، فأغلبية هذه المنظمات لا تستطيع النشاط ،لأنها تفتقر إلى مقر ،مما يؤدي إلى عرقلة النشاطات في العمق ،ويجعلها تنحصر في تظاهرات مناسباتية.

ج. الجانب المالي

هناك مشكلة أخرى يواجهها المجتمع المدني في علاقته بالدولة ،وتتمثل في إشكالية تمويل هذه المنظمات ،لان تحقيق أي نشاط يحتاج إلى هذا الجانب المهم، والمتتبع للنصوص القانونية المنظمة لإنشاء الجمعيات في الجزائر ،يلاحظ ثمة قيود كثيرة، فيما يخص تمويلها ولا يعطي أي تسهيلات للحصول على الأموال، وهذا ما يجعل نشاط وعمل المجتمع المدني حبيس ما تمن به عليه الدولة.

3.الصعوبات على مستوى العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع العام

تواجه منظمات المجتمع المدني إشكاليات مع المجتمع الجزائري ،حيث يؤكد معظم الباحثين الاجتماعيين والسياسيين، أن البنية الثقافية السائدة في الجزائر ،هي من الصعوبات الرئيسية المعيقة للمجتمع المدني، ولعل أهم ما يميز هذا الجانب ،هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره ،بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى هذا الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي ،يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات وفي الوقت ذاته معيارا لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية، وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة.

المحاضرة :(14)

خامسا.مداخل تدعيم أداء المجتمع المدني في الجزائر

ثمة مداخل متعددة، يمكن أن تسهم مجتمعة في مواجهة العوائق والصعوبات التي تحد من فعالية المجتمع المدني في الجزائر، وهذه المداخل يمكن إيجازها فيما يلي:

1. مدخل التعليم :

و يعني أن يتم إدماج الأفكار والمفاهيم والمهارات ،المتعلقة بالمجتمع المدني ومؤسساته وأدواره في مقررات جميع مراحل التعليم المختلفة، وتوسيعه على أوسع الشرائح الاجتماعية ،وذلك بهدف إكساب الأجيال الجديدة المعرفة العلمية الصحيحة حول هذا القطاع، وتوعيتهم بأهميته في مواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع، وكذلك الأدوار ،التي يمكن أن يسهم بها في التنمية الشاملة ،وتعزيز في نفس الوقت العاملين في هذه المنظمات في نضالهم المجتمعي المدني المتواصل ،وذلك عن طريق المثقفين والنشطاء السياسيين،وكل في مجال عمله وصلاحياته وطاقته.

2. مدخل السياسي /القانوني:

لكي تشكل منظمات المجتمع المدني نموذجا يحتذى به في التنمية والمشاركة السياسية انطلاقا من وضع ميثاق عمل ملزم ،ينظم العلاقة بينها وبين الدولة ،بحيث تحافظ هذه المنظمات على استقلاليتها ،وتتجنب الدخول في نزاع معها ،إضافة إلى إشاعة روح الديمقراطية الحقيقية في أوساط هذه المنظمات ،من خلال اعتماد نهج التداول

السلمي ،وتبادل القيادة عبر انتخابات ديمقراطية ،بعيدا عن أسلوب التعيين السياسي الحزبي البعيد عن مفهوم المشـاركة والطـوعية .

3. مدخل التمويل

أما فيما يتعلق بهذا المدخل ،و يعني ضرورة بذل جهود منظمة ومدروسة لحشد الموارد اللازمة لتمويل منظمات المجتمع المدني، والحد من اعتمادها المساعدات الحكومية ،وتجعلها في غنى عن هذا التمويل تفاديا لشروطه وضغوطاته المتواصلة ،لأنه لا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دون أن يتوفر له تمويل معقول ،وبدون هذا التمويل ،لا يمكن الحديث عن رؤى واستراتيجيات لرفع أدائه ومن هنا فان تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر ،يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي ،الذي يرتكز بالأساس على إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص الوطني والمبادرات الفردية ،والسمح للإفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية عن تدخل الدولة

4. مدخل الإعلام

و تتمثل في نشر ثقافة ومفهوم المجتمع المدني عبر كل وسائل الإعلام ،بمختلف أنواعها ببرامج متنوعة لتنوير الرأي العام ورفع وعيه بالعمل التطوعي والمدني ، وبكل القيم التي يستند إليها، من حوار وتسامح وقبول الآراء المختلفة ،على أن تكون "مادة المجتمع المدني" ومسائله وتساؤلاته موجودة بصفة دائمة على الأجندة الإعلامية، وعلى يد خبراء ومختصين في هذا المجال.

5. مدخل التدريب والتأهيل

يعد التدريب أهم محاور تطوير العمل المدني ،إذ انه الكفيل بتزويد العملين بالمهارات ويلبي الاحتياجات التدريبية ،ويحقق الأهداف ،ويعمل على تحقيق التطور للأفراد والمنظمات المدنية ،بتحسين أداء والرقي في المجلات المختلفة ،ويقصد به نشر الثقافة المدنية ،وذلك بالاهتمام ببرامج التدريب وإعادة التأهيل في قطاع "المجتمع المدني" بمختلف مؤسساته ومنظماته، على أن تقوم به كفاءات علمية ،وجهات متخصصة ،في هذا المجال تحديداً ،لكونه يتطلب مهارات وقدرات خاصة ،تستطيع التعامل بكفاءة مع احتياجاته وتحدياته.

قائمة المراجع.

الكتب.

1.إبراهيم بشارات وآخرين ،**المدنيات الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان في فلسطين**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،نابلس ، 1999

2.أحمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني**، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة، 2000.

3.أسامة شهوان، **إدارة الدولة (المفاهيم والتطور)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،عمان،2001.

4.إسماعيل على سعد ،**مبادئ علم السياسة : دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية** ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2004 .

5.حسنين توفيق ابراهيم ، **بناء المجتمع المدني :المؤشرات الكمية و الكيفية في المجتمع المدني العربي و التحدي الديمقراطي** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004.

6.داوود الباز، **الشورى والديمقراطية النيابية**، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ،2006 .

7.سنيفن ديلو ،**التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة،ط1، القاهرة:2003.

8.شروق بنت عبد العزيز الخليف ، **محمد بن خليفة إسماعيل ،المواطنة والعمل التطوعي** ، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ،الرياض ،2013

9.صامويل هانتجتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع ،1985.

10.عبد الغفار شكر: **المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية ، سلسلة حوارات القرن الجديد** ، دار الفكر ، الطبعة الأولى دمشق 2003.

11.عبد القادر العلمي، **في الثقافة السياسية الجديدة**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء :2005.

12.عماد صيام ، **المواطنة** ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2006.

13.كريم أبو حلاوة، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني:النشأة والتطور والتجليات**، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ،1998.

14.محمد إبراهيم خيري الوكيل، **دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية: 2007.

15.منى مكرم عبيد ، المواطنة .**مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة** ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،العدد 15 ، القاهرة ، 2006

المقالات.

1..حليلو نبيل, دور الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة, **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية** ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 11 ، 2013 .

2.صونيا العيدي ،المجتمع المدني ..المواطنة والديمقراطية (جدلية المفهوم والممارسة) ،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،بسكرة ،العددان الثاني والثالث ،جوان 2008.

3.عبد الله الحوزي،"المواطنة والمجتمع المدني" **مدارات فلسفية**، العدد07، الرباط، المغرب.2002.

4.عبد الودود مكروم ،الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة ،**مجلة مستقبل التربية العربية** ،المركز العربي للتعليم والتنمية ،المجلد 10 ،العدد 33 ، 2004

5.عزت حجازي، " المجتمع المدني: تجربة مصر"، **المجلة الاجتماعية القومية** ،المجلد 32، العدد03، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، مصر1999،.

6.عقبوبي مولود ،الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر ،**مجلة القانون** ، المركز الجامعي احمد زبانة غليزان ، 2016 ، العدد 06 .

7.علي زيد الزعبي، " واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله" **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 35، العدد 01،إصدارات مجلس النشر العلمي، الكويت.2007.

8.عمر برنوخي، " مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة الغربية والسوسيولوجية المعاصرة، محاولة في التركيب، **فكر ونقد**، عدد 37 ، مارس 2001.

9.عودة عبد الجواد ابو سنينة ،حقوق المواطنة وواجباتها كما يراها معلمو الدراسات الاجتماعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في الأردن ،**مجلة جامعة الأقصى** ، المجلد 15 ،العدد 02 ،2011.

10.فؤاد الصلاحي، " الخصوصية والعالمية في مفهومي المجتمع المدني وحقوق الإنسان"، **رواق عربي**، (عدد 35)،2004.

11.فؤاد عبد الجليل الصلاحي"، المنظور السوسيولوجي في تحديد مفهوم المجتمع المدني"، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، العدد 140-141، مركز الإنماء القومي، بيروت، باريس،2007.

12.ليندة نصيب، " المجتمع المدني: الواقع والتحديات"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 15 ، جامعة باتنة، ديسمبر 2006.

13.مجدي محمد يونس،قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة وعلاقتها بوعيهم بمفهوم العولمة الثقافية وتحدياتها : دراسة ميدانية بجامعة القصيم ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي** ، المجلد 33 ، العدد 04 ،القاهرة ، 2013

14.محمد عابد الجابري : " اشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي " **المستقبل العربي** ، العدد 167، 1993.

15.محمد معمري ،عبد القادر رانـــبي ، مفهوم المواطنة والديمقراطية والعلاقة بينهما ، **مجلة الجافة** ، المجلد 04 ، العدد 17 .

الرسائل الجامعية

1.إبراهيم هياق ،**المواطنة وحقوق الإنسان ،في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر**،أطروحة دكتوراه العلوم في علم اجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم العلوم الاجتماعية ،جامعة بسكرة ،2015./2016

2.بوجيت مليكة،" **ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في الخلفيات ، التفاعلات، الأبعاد**"،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجزائر :جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،1997.

3.حسن محمد سلامة السيد، " **العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر** "، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،، 2004.

4.خضرة حلاب ،**فاعلية برنامج إرشادي لتنمية قيم المواطنة لدى عينة من طلبة الجامعة** ،أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التربية ،جامعة المسيلة ،كلية العلوم الإنسانية ،قسم علم النفس ،2019 .

5.عبد الله بن سعيد ال عبود القحطاني ، **قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي** ،أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، 2010 .

6.عبد الله بن محمد بن بخيت صفرار ،**دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة من وجهة نظر الشباب الجماعي العماني** ،رسالة ماجستير في الإعلام ،كلية الإعلام ،جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، 2017.

7.قنيول بدر الدين ،**قيم المواطنة ودورها في تعزيز الالتزام الوظيفي لدى أساتذة التربية البدنية والرياضية** ،أطروحة دكتوراه علوم ،في ميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ،جامعة البويرة ،معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية،2018.

8.نادية بونوة،"**دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقسيم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر.1989-2009**".رسالة ماجستير غير منشورة ،باتنة : جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة، ، 2010-2009.

9.هشام عبد الكريم، "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989-1999** "، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة ،كلية العلوم السياسية والإعلام .

المواقع الكترونية.

1.عبد الغفار شكر ، **المجتمع المدني والقيم الديمقراطية** ،"الحوار المتمدن"
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=25874.2004/10/31،

2.حسن سلامة، **المجتمع المدني وبناء ثقافة الديمقراطية**، «الأهرام"، أكتوبر
ttp://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749758&eid=274 ،2011

3. محمد تركي بني سلامة ،**الديمقراطية :مفهومها أنواعها وشروطها** ،2009/12/04
https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=103189

4.خليل سامي أيوب ،**مفهوم الديمقراطية من الليبرالية إلى الماركسية**
https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=286015&ac=2 2001/12/04،

5.فوزة الدراغمة ، أشكال الديمقراطية ، 28/ 02/ 2021 ، https://sotor.com/